

الإسلامية المعرفة

مجلة الفكر الإسلامي المعاصر

مجلة علمية عالمية فصلية محكمة يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي

كلمة التحرير

- إشكاليات منهجية في التعاطي مع السنّة

طه جابر العلواني

بحوث ودراسات

- منهج التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل
- تلقي الأُمَّة للحديث بالقَبول: النشأة والمفهوم والتطور
- الظروف المحفّزة بالخطاب الشرعي وأثرها في تأويل النصوص
- معالم الوعي المنهجي في التصنيف عند ابن تيمية

محمد سعيد حوى

عمار أحمد الحريري

صايل أحمد أمارة

محمد مصطفى الجدي

قراءات ومراجعات

- منظومة القيم العليا: التوحيد والتزكية وال عمران.
- تأليف: فتحي حسن ملكاوي
- الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة.
- تحرير: رائد جميل عكاشة، منذر عرفات زيتون

عبد الرزاق بلعقروز

ماجد فوزي أبو غزالة

بسم الله الرحمن الرحيم

هوية المجلة وأهدافها

إسلامية المعرفة منبر مفتوح لتحاوّر العقول وتناظر الأفكار والآراء يهدف إلى:

■ إعادة صياغة المعرفة الإنسانية وفق الرؤية الكونية التوحيدية من خلال الجمع بين القراءتين: قراءة الوحي وقراءة الكون.

■ الإصلاح المنهجي للفكر الإسلامي، وإعطاء الاجتهاد مفهومه الشامل بوصفه يمثل التفاعل المستمر للعقل المسلم مع الوحي الإلهي؛ سعياً لتحقيق مقاصده وأحكامه وتوجيهاته فكرياً وسلوكياً ونظماً ومؤسسات، في إطار الأوضاع الاجتماعية والتاريخية المتغيرة.

■ العمل على تطوير وبلورة البديل المعرفي الإسلامي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، على أساس من التمثل المنهجي للرؤية الكونية التوحيدية والقيم الأساسية والمقاصد العليا للإسلام من ناحية، والتمثل العلمي النقدي لمعطيات الخبرة العلمية والعملية الإنسانية في عمومها وشملها من ناحية أخرى.

وتسعى المجلة إلى تحقيق هذه الغايات والمقاصد الكبرى من خلال التركيز على المحاور

الرئيسية الآتية:

■ قضايا المعرفة: وما يتعلق بها من رؤية كلية ومنهجية في التفكير والبحث.

■ منهجية التعامل مع القرآن الكريم بوصفه أساس المرجعية الإسلامية، ومع السنة النبوية بوصفها بياناً لأحكامه وتوجيهاته.

■ منهجية التعامل مع التراث الإسلامي بوصفه تجسيداً للخبرة التاريخية للأمة، يعكس تفاعل العقل المسلم مع نصوص الوحي لتنزيل قيمه وتحقيق مقاصده في السياقين التاريخي والاجتماعي.

■ منهجية التعامل مع التراث الإنساني عموماً، والتراث الغربي خصوصاً، تعاملًا علميًا ونقدياً يستوعب حكمته وإيجابياته، ويتجاوز قصوره وسلبياته.

الإسلامية المعرفة

مجلة الفكر الإسلامي المعاصر

مجلة علمية عالمية فصلية محكمة يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي

صيف ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

العدد ٨٥

السنة الثانية والعشرون

رئيس التحرير

فتحي حسن ملكاوي

مدير التحرير

رائد جميل عكاشة

أعضاء هيئة التحرير

عبد الله إبراهيم الكيلاني

التيجاني عبد القادر حامد

مازن موفق هاشم

صباح عياشي

محمد بدي ابنو

عبد العزيز برغوث

المدير المسؤول للطباعة والتوزيع: ماجد أبو غزالة
مركز معرفة الإنسان للأبحاث والدراسات والنشر والتوزيع

الرقم الدولي: ISSN 1729-4193

مستشارو التحرير

تونس	عبد المجيد النجار	أمريكا	آرمين سينانوفيتش
العراق	عماد الدين خليل	البوسنة	أحمد باسج
الجزائر	عمار الطالبي	المغرب	الشاهد بوشيخي
السودان	محمد الحسن بريمة	تركيا	بكر كارليجا
لبنان	محمد السماك	اليمن	داود الحدابي
سوريا	محمد أنس الزرقا	السعودية	زكي الميلاد
ماليزيا	محمد كمال حسن	السعودية	عبد الحميد أبو سليمان
الهند	محسن عثمانى	مصر	عبد الحميد مدكور
البحرين	نزار العاني	الأردن	عبد السلام العبادي

المراسلات

Chief Editor, Islamiyat al Marifah
IIIT, 500 Grove St. 2nd Floor
Herndon, VA 20170, USA
E-mail: islamiyah@iiit.org

OR

P.O.Box 9489 Amman 11191, Jordan.
Email: iokiiit@yahoo.com

ما تنشره المجلة يعبر عن وجهة نظر الكاتب
ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد

محتويات العدد

كلمة التحرير

- إشكاليات منهجية في التعااطي مع السنّة طه جابر العلواني ٥

بحوث ودراسات

- منهج التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل محمد سعيد حوى ١٥
- تلقي الأُمَّة للحديث بالقَبول: النشأة والمفهوم والتطور عمار أحمد الحريري ٥٥
- الظروف المحتفة بالخطاب الشرعي وأثرها في تأويل النصوص صايل أحمد أمارة ٩١
- معالم الوعي المنهجي في التصنيف عند ابن تيمية محمد مصطفى الجدي ١٣١

قراءات ومراجعات

- منظومة القيم العليا: التوحيد والتركية وال عمران. تأليف: فتحي حسن ملكاوي عبد الرزاق بلعقروز ١٦٣
- الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة. تحرير: رائد جميل عكاشة، منذر عرفات ماجد فوزي أبو غزالة ١٧٧
- زيتون

عروض مختصرة

- علياء العظم ١٨٧

إشكاليات منهجية في التعاطي مع السنّة

طه جابر العلواني*

من أهم الأمور التي شغلت العقل المسلم، وما تزال تشغله قضية صياغة العلاقة بالدقة اللازمة بين الكتاب الكريم والسنّة النبويّة المطهرة. فمع أنّه من البديهي أنّ القرآن الكريم هو المصدر المنشئ للأحكام، وأنّ السنّة النبويّة هي بيان له على سبيل الإلزام، بيد أنّ طبيعة العلاقة بينهما بقيت -على وضوحها- مثار كثير من التساؤلات، وذلك لأنّ بعض أهل العلم يقولون: "إنّ السنّة يمكن أن تكون مصدراً مستقلاً عن القرآن في إنشاء الأحكام أو في الكشف عنها"، وقد ترتّب على هذا التصور أن قرر الأصوليون والفقهاء أنّ السنّة هي المصدر الثاني للتشريع. وانطلقوا في بناء هذا التراث من قضية "القطع والظن"، فالقرآن مقطوع به فهو أول، والسنّة في عامتها ظنيّة فلتكن مصدراً ثانياً.

وفي الوقت نفسه نجد كثيراً من العلماء في مقابل ذلك دَجَّحُوا بين الكتاب والسنّة وعدّوها وحياً لا يختلف إلا في مجال الإعجاز والتعبّد، وبعضهم شاع لديه استعمال التثنية بأن يقال: "الوحيين"، وأنّ التمييز يكمن في أنّ القرآن الحكيم وحيٌّ باللفظ، والسنّة وحيٌّ بالمعنى، والقرآن مُتحدّد به، مُعجّزٌ، وما السنّة بمعجزة، والقرآن يتلى بلفظه كما أنزل، في حين يجوز أن تُروى السنّة بالمعنى. وقد ترتّب على هذه التصورات مذهبٌ خطيرٌ، منها القول بجواز نسخ السنّة للقرآن الكريم والعكس، وكذلك قبول فكرة إمكان التعارض بينهما ووجوب التوفيق سواء بطريق النسخ أو بطريق التأويل أو بأيّة طريق أخرى، مما أدى إلى توهم بعضهم أنّ الفوارق بينهما هي فوارق شكلية فقط تتعلق

* الرئيس السابق للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ورئيس التحرير المؤسس لمجلة إسلامية المعرفة، توفاه الله صباح يوم ٤ آذار (مارس) ٢٠١٦م. وهذه المادة من كتابه إشكالية التعامل مع السنّة النبويّة، انظر هذه المادة في: - العلواني، طه جابر. إشكالية التعامل مع السنّة النبويّة، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٤م، ص ١٧٥-١٨٥.

بالألفاظ وبالمرتبة، وبذلك أصبحت معاني القرآن الكريم يمكن أن ترتبط بالإطار التاريخي الذي تكونت فيه السنّة النبويّة المطهرة ارتباطاً وثيقاً يجعل بيئة التنزيل هي نفسها بيئة التفسير والتأويل الذي لا يجوز تجاوزه، بحيث لا ينبغي أن يبحث عن أي معنى آخر لآيات القرآن الكريم خارج عن تطبيقات عصر التنزيل وفهم الصدر الأول. وذلك قد يؤدي إلى نفي صفة الإطلاق عن القرآن، ونفي كونه معادلاً موضوعياً للكون وحركته، بحيث يقوم باستيعاب كل عصر ويتجاوزه حتى يوم الدين؛ وذلك معنى كونه خاتماً لكتب الله تعالى وحكمة حفظ الله له، وعصمته من أي تغيير أو تحريف. فالقول بذلك قد يؤدي إلى ما يسمى اليوم بـ"التاريخانيّة"؛ أي تقييد القرآن الكريم ومعانيه بفترة تاريخية محددة هي التي حاول الأصوليون رفضها حين عاجلوا قضية الخطاب القرآني، وهل هو خطاب شامل لمن يأتي بعد عهد رسول الله ﷺ وصحابته -رضوان الله عليهم-، أم هو خطاب خاص بتلك المرحلة؟ فقررنا أنه خطاب شامل للناس كافة يتناول كل من يُخلق حتى يوم الدين.

إنّ أي نوع من الفهم يمكن أن يؤدي إلى توهم نسبيّة القرآن الكريم، وأنّه ليس نصّاً مطلقاً يستوعب الزمان والمكان يُعدُّ فهماً خطيراً لا بد من التنبه إليه واستبعاده، ولا يغني القول بعموم الخطاب وشموله إذا عدّ القرآن في المال نصّاً نسبياً يتحدّد بالزمان والمكان. فمؤدّي ذلك أنّ النص القرآني لا يمكن له أن يستوعب "الصيرورة التاريخيّة"، ولا أن يتجاوزها. وفي ذلك كله تجاهل للتحديد الدقيق للعلاقة بين الكتاب والسنّة، ذلك التحديد الذي جاءت به آيات سورة النحل وغيرها، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل: ٦٤)، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩). إضافة إلى قوله سبحانه في سورة النمل: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ نَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمْرُهُ أَكْبَرُ مِنْ أَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النمل: ٢٥) وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ (النمل: ٩١-٩٢).

وهذه الآيات تحدد بوضوح أنّ محور الرسالة ومصدرها المنشئ هو القرآن الكريم. وأنّ مهمة النبوة تليغُه وبيانه، وتقديم نموذج تطبيقي لقيمه وأحكامه يُمكن للبشريّة أن تحتديّه في كل أزمانها وأماكنها، وليست البشريّة مُطالبَةً بإعادة إنتاجه، وإذا تصورت ذلك فإنّها واهمة خاطئة. وما لم تتم عملية تحديد دقيق لعلاقة الكتاب بالسنة، وبيان دقيق لطبيعة كل منهما، لتبدو الفوارق الدقيقة بينهما، فإنّ من الصعب جداً تجاوز تلك الإشكاليّة، وسوف يحدث خلط رهيب في إطار "المرجعيّة".

لقد حفل تراثنا الفقهيّ والأصوليّ والحديثيّ وغيره بأفكار لم تفهم جيداً وشوّشت على طبيعة هذه العلاقة، ومنها تلك المَقُولاتُ التي رَوَّجَهَا بَعْضُ أهل العلم بالقول بأنّ: "السنة قاضية على الكتاب"، وأنّها "ناسخة له"، وأنّ "الكتاب يحتاج السنة أكثر مما تحتاج السنة إلى الكتاب"، وهي أقوال غير دقيقة ولا مسؤولة، إن دلت على شيء فإنّما تدل على تلك الإصابات الفكرية الخطيرة التي بَجَمَتْ عن اضطراب فهم العلاقة بين الكتاب الكريم والسنة النبويّة في تلك الأذهان، واستدرج بعض العلماء إلى الدخول بعمليّات مفاضلة بينهما، وإذا كان علماء الأُمَّة قد رفضوا التسوية المطلقة بينهما، فإنّهم يرفضون كذلك تلك التفرقة غَيْرَ الدقيقة التي تَرَبَّتْ عليها إصاباتُ فِكْرِيَّةٌ خَطِيرَةٌ.

كما أنّ كثيراً من الدراسات ذات العلاقة بهذا الجانب من معارفنا الإسلاميّة، وعلوم الكتاب والسنة الموروثة انبثقت أو بُنِيَتْ على تلك الفرضيات المشار إليها، فَكَّرَسَتْ أفكاراً لا تزال تحتاج إلى مراجعة لتصحيح مسار تلك العلوم والمعارف في ضوء إعادة النظر في العلاقة بين المصدرين؛ المُنشئ والمُبيّن.

كما أنّ طرائق الاستدلال المرتبطة بالجزئيات الفقهيّة وجدت في السنة مصدراً أيسر في الرجوع إليه من القرآن الكريم، لارتباطها بوقائع وأشخاص وأحداث واقعيّة يسهل العثور على أشباه ونظائر لها في الأزمنة اللاحقة، فَكَّرَسَتْ بذلك فكرة الانفصال بين المَصْدَرَيْنِ وقطعت أشواطاً طويلة في بناء كثير من جزئيات القضايا الفقهيّة على ذلك التصور، حتى تحولت إلى مُسَلِّمَةٍ لا تكاد تقبل مراجعة.

وزاد من ذلك تعقيداً اختلاط محاولات تحديد العلاقة بين الكتاب والسنة بمحاولات القدرح في "حجية السنة" أو التقليل من أهميتها، وعدم التمكن من صياغة خطاب العلاقة بين المصندين بشكل يفتح العقول للتداول المعرفي الحر في هذا الأمر بشكل هادئ بعيد عن التشنجات والاتهامات بإنكار الحجية أو التقليل من أهمية السنة النبوية المطهرة؛ بصورة تُبقي على مبدأ العلاقة التكاملية بين الكتاب والسنة، لتحل محلها تلك العلاقات التي تركزت بناء على ما ذكرنا.

١. إشكالات في التراث الأصولي:

إنَّ هناك نوعاً من الغيب لدى بعض المعاصرين في فهم مهام صاحب الرسالة ﷺ وتنوعها والحدود الفاصلة بين مهمة وأخرى. وتمييز ذلك لا شك أمر فيه عدد من الصعوبات، ويحتاج إلى البحوث المتعمقة المستفيضة؛ للكشف عن الفواصل بين صفة وأخرى من صفاته ﷺ؛ إذ كان الأصوليون الكبار -رحمهم الله- قد قاربوا فهم تنوع مهام صاحب الرسالة، بما يتعلق بأفعاله ﷺ، وتنوعت وتعددت أقوالهم في ذلك بناءً على ملاحظة صفاته المختلفة ﷺ من الإمامة والنبوة والبشرية، ففرقوا بين الفعل الجبلي، والتصرف الطبيعي الذي يقوم به عليه الصلاة والسلام بفطرته البشرية، وطبيعته الإنسانية، والفعل الذي يقوم به بوصفه نبياً ورسولاً، والفعل الذي يقوم به للتعليم، والفعل الذي يقوم به بصفته إماماً وحاكماً، والفعل الذي يقوم به بمقتضى أية صفة أو مهمة أخرى، لكنهم لم يطرؤوا في ذلك في معالجتهم لأقواله عليه الصلاة والسلام، وذلك لما تقرر عند الأصوليين من فروق بين الفعل والقول يعرفها أهل الاختصاص، وبذلك تأثرت قضية الفهم أيضاً لهذا الأمر الذي يحتاج منا إلى كثير من الدراسات والضبط والتحقيق. إذ كيف يُدللُّ الأصوليون على هذا التمييز الذي أقاموه بين تصرفات النبي ﷺ بوصفه إماماً، وبوصفه قاضياً، وبوصفه قائداً، وبوصفه نبياً؟ وكيف نضع الخطوط العريضة الفاصلة فيه؟ ولم لا نُحدِّدُون لنا السنن بوصف كل تصرف كما حددتم لنا الصحيح والحسن

والضعيف ونحوه، كأن تُصنّف أَحَادِيثُ صحيح البخاري إلى أَحَادِيثِ مَرْوِيَةٍ عَنْهُ ﷺ بوصفه إماماً وأخرى بوصفه نبياً؟ وهكذا.

لم يحدد الأصوليون السُّنَنَ التَّشْرِيعِيَّةَ وَغَيْرَ التَّشْرِيعِيَّةَ، ذلك لأنهم لما تَعَاطَوْا مع السُّنَّةِ أخذوا ما قاله المحدثون ووقفوا عند المباحث التي كان لأئمتهم فيها مواقف فعدّلوها في صالح أئمتهم، وفي الباقي قبلوا تعريفاتهم في الصحيح، والحسن، والمشهور، والمُعَلَّل، والمُدَلَّس والمُعَنَّع وغيره...

وبذلك جعلوا السُّنَنَ عَامَّةً عَائِمَةً دون تحديد، وعدّوها جميعاً تشريعاً، حتى السُّنَنُ غَيْرُ التَّشْرِيعِيَّةِ مِثْلُ الطَّبِيعِيَّةِ أَوْ الْجَبَلِيَّةِ عُدَّ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنَّهَا تَشْرِيعٌ. ورغم ذلك عدّوها كذلك مُتَضَمِّنَةً لأحكام. وفوق ذلك فتحوها بوابة التشريع لَمَا أُعْطُوا السُّنَّةَ سُلْطَةً مُسْتَقَلَّةً فِي التَّشْرِيعِ وَمُؤَاذِنَةً لِلْقُرْآنِ، فَاعْتَبِرَ كُلُّ حَدِيثٍ يَأْتِي عَنْهُ ﷺ شَرِيعَةً، بمعنى أنه إذا لم يدل على شيء إلا على الإباحة فهو مباح.

٢. سيطرة المنهج الفقهيّ على التعااطي مع السنّة النبويّة:

إنَّ التَّركِيزَ على الجانب الفقهيّ، والنظر إلى أَنَّ الْكِتَابَ الْكَرِيمَ وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ مصدران للأحكام فقط، أدّى إلى ضُمُورِ إدراك العقل المُسْلِمِ بَأَمَّهْمَا -معاً- مصدران لبناء الإنسان وتحقيق العُمُرَانِ وإنشاء الحضارة، ومن ثمَّ فَإِنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةً إِلَى تَسْلِيطِ الْأَضْوَاءِ عَلَى الْجَوَانِبِ الْأُخْرَى الَّتِي لَمْ تُحْظَ مِنَ الْعَقْلِ الْمُسْلِمِ بِمَا حَظِيَتْ بِهِ آيَاتٍ، وَأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ مِنْ اِهْتِمَامٍ نَتِيجَةً بِرُوزِ الْإِتْجَاهِ الْفَقْهِيِّ أَوْ هَيْمَنَتِهِ وَسَيْطَرَتِهِ، وَاسْتِغْرَاقِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ.

كما أَنَّ طَرَائِقَ الْإِسْتِدْلَالِ الْمُرْتَبِطَةَ بِالْجَزْئِيَّاتِ الْفَقْهِيَّةِ وَجَدَتْ فِي السُّنَّةِ مَصْدَرًا أَيْسَرَ فِي الرَّجُوعِ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، لِارْتِبَاطِهَا بِوَقَائِعِ وَأَشْخَاصٍ، وَأَحْدَاثٍ وَاقْعِيَّةٍ يَسْهَلُ الْعُثُورُ عَلَى أَشْبَاهِ وَنِظَائِرِهَا فِي الْأَزْمِنَةِ الْلَاخِقَةِ، فَكُرِّسَتْ بِذَلِكَ فِكْرَةُ الْإِنْفِصَالِ بَيْنَ الْمَصْدَرَيْنِ وَقَطَعَتْ أَشْوَاطًا طَوِيلَةً فِي بِنَاءِ كَثِيرٍ مِنْ جَزْئِيَّاتِ الْقَضَايَا الْفَقْهِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ التَّصَوُّرِ، حَتَّى تَحَوَّلَتْ إِلَى مُسَلِّمَةٍ لَا تَكَادُ تَقْبَلُ مَرَاجَعَةً.

وتبرز في هذا الإطار أيضاً قضية "فهم السنّة النبويّة المطهرة"، فقراءة كل من الكتاب الكريم والسنّة النبويّة المطهرة من المنظور الفقهيّ التجزيي -وحده- قد أدت إلى تجاهل "الوحدة البنائيّة للقرآن الكريم" و"الوحدة البنائيّة للسنّة النبويّة المطهرة"، ثم وحدتهما بوصفهما مصدرين متكاملين؛ أحدهما مُبَيَّنٌ وَالْآخَرُ مُبَيَّنٌ، مما كَرَسَ تصور التراتبيّة بينهما؛ هذه التراتبيّة التي وضعها الفقهاء بناء على الحديث الموضوع المروي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه،^١ إنّما هي تراتبيّة قامت على جملة من الفرضيّات الخاطئة:

الفرضيّة الأولى: هي فرضيّة أنّ النصوص؛ أي آيات الكتاب متناهية والوقائع غير متناهية، وكيف تكون النصوص متناهية والله سبحانه يقول: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجَعَلْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩).

وفي الآيتين بعدها ذكر مجموعة من الكليّات، لبيّن الطريقة التي يستوعب القرآن المجيد فيها كلّ ما حدث أو يحدث في الحياة البشريّة، ويقدم لها التقييم الدقيق اللائق بما كما يقدم رسول الله صلى الله عليه وآله النماذج العمليّة للتطبيق، ومن هنا فإنّ الله سبحانه قد نص بأنّه ما فرط في الكتاب من شيء.

والفرضيّة الثانية: التي تثيرها هذه التراتبيّة التي جاءت في ذلك الحديث الموضوع أنّه لا يلجأ إلى السنّة بحثاً عن حكم إلا عند اليأس من وجودها في الكتاب، وهذا مُنَافٍ لما

^١ "أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لما أراد أن يبعث معاداً إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله." جاء في التلخيص الحبير لابن حجر: "أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن عدي والطبراني والبيهقي من حديث الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ. قال الترمذي: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بمتمصل." وقال البخاري في تاريخه: "الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ وعن أبي عون: لا يصح ولا يعرف إلا بهذا... قال ابن حزم: "لا يصح؛ لأنّ الحارث مجهول وشيوخه لا يعرفون." قال: "وآدعى بعضهم فيه التواتر، وهذا كذب، بل هو ضد التواتر لأنّه ما رواه أحد غير أبي عون عن الحارث... وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية: "لا يصح وإنّ الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحاً...". انظر أيضاً: - ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة: د.ن، ١٩٦٤م، ج ٤، ص ٢٠٦.

تقدم، ومُتَافٍ لتلك العلاقة التي رسمها الباري تعالى، وأكدها رسوله ﷺ بين الكتاب الكريم وتطبيقاته النبويّة.

إنّما تحمل إشكاليّة أخرى وهي أنّ الاجتهاد لا يلجأ إليه إلا عند فقدان الحكم في الكتاب والسنّة، في حين أنّنا نعلم من أدلة الشرع أنّ الواجب الأول على الإنسان هو معرفة الله سبحانه، وهذه المعرفة تبدأ بالنظر العقليّ مروراً بالنظر في دعوى النبيّ ومعجزته للوصول بعد ذلك إلى الإيمان والتسليم بما جاء به النبي ﷺ.

وحين تُدرّك هذه الحقيقة، وتُؤخَذ بهذا الشكل، نكتشف أنّ معظم الجدل الذي دار قديماً، وما زال يدور، حول حُجِّيّة السنّة واستقلالها بالشرع، وكونها قاضية على الكتاب أو كون الكتاب يقضي عليها، أمور حدثت نتيجة الخلط بين تلك الحقائق والطاقت الإنسانية عند المتعلم، التي تفرض عليه التدرج في تعلّم الأهم فالمهم.

ولقائل أن يقول: إنّ الاجتهاد إذا عالج قضية ما فإنّه يجمع سائر ما يصل إليه من أحاديث متعلقة بها، ويقوم بتصنيفها ودراستها، ومعرفة ناسخها من منسوخها، ومطلقها من مُقيّدتها ومُجمَلها ومُبيّنّها ونحو ذلك، وذلك يعني أنّ القراءة كانت قراءة كليّة، فلماذا توصف بالجزئيّة؟

والجواب على هذا، أنّنا لم نقصد بالقراءة الكلية هذا الاتجاه، فبالرغم من أنّه يبدو للوهلة الأولى كليّاً، لكنّه في الحقيقة لا يدور حول كليّات السنّة وكليّات القرآن، بل يدور حول كليّة ترتبط بجزئيّة أو بسؤال فقهيّ مباشر، نحن نريد بالكليّة "الكليّات العامّة" و"القيم المطلقة". وهذه الكليّات والقيم إنّما تكتشف من خلال النظر إلى الوحي في كليّته وغائيّته ومقاصد الحق من الخلق، والفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة، والقيم الحاكمة، وهي التوحيد والتركية والعمران، ثم العدل والحرية وتحقيق الضروريّات الإنسانيّة والحاجيّات والتحسينيّات، فهذه هي الأمور الكلية التي تدفع ملاحظتها إلى تشكيل الضوابط والكشف عن الكامن والمحددات المنهجية، كما أنّها هي التي تكشف عن المبادئ العامّة للوحي، لثُبُوعِ الاجتهاد والباحث بعد ذلك على إدراج الجزئيّات في إطار

الكليات وفهمها في ذلك الإطار، لكن تجاوز هذه الطريقة إلى القراءة بالنموذج الفقهي وحده ربما ساعد على عدم بروز الحاجة للوصول إلى "القراءة المنهجية الكلية".

٣. تفرد منهجية الإسناد:

لقد عُدَّتْ مِنْهَجِيَّةُ الْإِسْنَادِ قِمَّةً لَا تَعْلُو عَلَيْهَا مِنْهَجِيَّةٌ أُخْرَى، فيما يتعلق بتصحيح السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، على اعتبار أن الأنظار تركزت على السُّنَّةِ بوصفها نصوصاً وألفاظاً وعبارات حدِيثِيَّةٍ مَنْضُبَّةٍ، مثل آيات القرآن الكريم، ومن ثمَّ فإذا صحَّ السُّنْدُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقَطَعَ كُلُّ حَدِيثٍ عَمَّا عدا ذلك. وكان الأمر يقتضي أن تعطى لمقاييس نقد المتون، وهي مقاييس معرفية دقيقة أسسها علماء الحديث أنفسهم، فرصة التكامل مع منهجية الإسناد، لتتفتح آفاق التفكير على السنة النبوية لا باعتبارها نصوصاً مُجْرَدَةً، بل باعتبارها طريقة حياة بالقرآن الكريم، وطريقة تنفيذ وتجسيد لِقِيَمِهِ وَتَعَالِيمِهِ. هذه الثقة التي مُنِحَتْ لمنهجية الإسناد بُنِيَتْ على فرضية أن القرآن الكريم استمد قَطْعِيَّتَهُ من النقل المتواتر له من جيل إلى من تَلاَهُمْ، والحق أن القرآن حفظه الله تعالى من داخله بِنَظْمِهِ فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه سواء تَكَاثَرَ نَقْلُهُ أَوْ قَلَّ، فإن ذلك لا أَثَرَ له في عملية تَوَاتُرِهِ وَحِفْظِهِ وَعِصْمَتِهِ وَقَطْعِيَّتِهِ.

ولو أنَّ الْمَعْنِيَّيْنَ من علماء الحديث عَمِلُوا ما عَمِلَهُ كَثِيرٌ من الفقهاء فالتزموا الْمَنْهَجِيَّيْنَ معاً بطريق سليم بحيث يمر الحديث من خلال منهجية السُّنْدِ للكشف عن صحة سنده أو ضعفه، ثم يمرر متن الحديث ذاته من خلال منهجية نقد المتون ومقاييسها، لِعَرَبَلَةِ تلك الأحاديث، وَوَزْنَ مَثْوَمَهَا بِالْمَوَازِينِ التي تَبْتِئِقُ عن اتجاهات القيم الحاكمة في الإسلام، وهي التوحيد، والتركية، والعمران، ولو أُتِيحَ لِلْمَنْهَجِيَّيْنَ أَنْ تَعْمَلَا معاً، وَتَسْتَمِرَّا وَتَتَطَوَّرَا -معاً- لما كان هناك كَبِيرٌ جَدَلٍ حول ما عرف بـ"مختلف الحديث"، أو حول "الحجية" ذاتها، ونُشْوءُ فِرْقٍ من الْمُتَبَدِّعَةِ الذين قد يطلقون على أنفسهم "القرآنيين"، وما هم "بقرآنيين"، فالقرآنيُّ الْحَقُّ لا يمكن له أن ينكر السُّنَّةَ، أو يحكم فيها تأمُّلاته وأهواءه، يقبل ما يعجبه وينكر وما لا يعجبه.

ولا يمكن الخروج من هذا الإشكال دون إعادة النظر والقيام بدراسة نقدية تحليلية شاملة لمنهجية الإسناد، ومنهجية مقاييس نقد المتون وعلاقتها بالسقف المعرفي التاريخي الذي انبثقا في ظلاله، ورصد تطور هاتين المنهجيتين، ودراسة جهود المحدثين في استعمال كل منهما، أو استعمالهما معاً، ومعرفة الأحاديث التي لم تخضع إلا لأحدهما، ثم القيام بعملية تتبّع تاريخي لتطوّر هاتين المنهجيتين، وفترات التوقف والانقطاع في تطوير كل منهما واستعمالهما لدى الفقهاء والأصوليين؛ إذ إنهما مرّاً بمثل الأطوار التاريخية التي مر بها "علم أصول الفقه" أو سواه من أدوات ووسائل الاجتهاد. كما أنّ دراسة وتحليل النصوص المختلفة يمكن أن تيسّر السبيل إلى إعادة النظر في هذه المناهج وترتيبها، بحيث تساعد على إعادة بناء العلاقة بشكل سليم بين الكتاب الكريم، والسنّة النبوية المطهرة.

ويبدو أنّ أئمة الحديث، سواء أولئك الذين اهتموا بالأسانيد، والمتون، وبالتاريخ، ومعرفة الرجال، أو بالعلل وقضايا الجرح والتعديل، أو بأي جانب آخر من هذه الجوانب، اعتبروا أنّ أبرز الأسئلة وأقوى القضايا التي عرضت عليهم قضية الوضع، وكيفية التخلص منه، بوصفه أبرز التحديات التي واجهتهم بعد الفرقة، فانصب اهتمامهم وتركيزهم على قضايا التصحيح وبناء منهجية الأسانيد والروايات، والعمل على جعلها الضابط الأساسي، ولم تُعطِ الأمور الأخرى، ومنهما ما نعده تحديات معاصرة، الاهتمام المطلوب، لكنّها لم تكن قضايا مطروحة بالنسبة إليهم، ولكنها في وقتنا هذا لا بدّ أن تصبح جزءاً من دراساتنا في علوم الحديث.

ولذلك فإنّه حين برزت مشكلة ما عرف بـ"مختلف الحديث"؛ أي الأحاديث التي تبدو وكأن فيها نوعاً من التعارض، برزت اتجاهات التأويل، وتأويل تلك الأحاديث التي ثبتت صحتها، ولكن وردت عليها بعض الأسئلة فيما يتعلق باللفظ أو المعنى، وكتب أهل العلم في هذا كُتُباً لا يزال بعضها متداولاً مثل كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن تيمية، و"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة.

كل هذه القضايا تجعل من الضروري إعادة النظر في علوم الحديث المتوارثة في ضوء

كل ما تقدم، والعمل على وضعها في الإطار السليم بتحقيق التواصل بين قضاياها وإخضاعها للتحليل، والتمحيص، والنقد، والتفكيك، وإعادة التركيب، فذلك هو الذي سيساعد -إن شاء الله- على تحديد العلاقة بدقة بين الكتاب والسنة من ناحية، ثم تحديد العلاقة بين الكتاب ومعارف التراث الإسلامي من ناحية أخرى، والتمكّن من تجاوز القراءات التجزيئية وإشكاليات الفهم، والخروج من دائرة الجدل حول الحُجِّيَّة بمستوياته المختلفة، لجعل السنة مصدراً يتعاقد ويتكامل مع المصدر المنشئ "القرآن الكريم"، لإرساء دعائم القيم الحاكمة: التوحيد، والتزكية، والعمران، وبيان القيم المُتَفَرِّعَةِ عنها من عدل وحرية ومساواة، وأمانة ونحوها، وتحقيق الضروريات والحاجيات والتحسينات الإنسانية، وبناء المعرفة الإنسانية بناءً سليماً.

منهج التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل

محمد سعيد حوى*

الملخص

لا يخفى على ذي ذهن ثاقب وعقل لازب أثر الحديث عن المستقبل والفتن في الفرد والجماعة؛ ما حتم علينا الوقوف على ما يقع فيه بعض الباحثين والدعاة والوعاظ، فضلاً عن العامة، من أخطاء ومخالفات وإشكالات، مثل: الاعتماد على الضعيف، والتنزيل الخطأ، والاستشهاد بتواريخ غير صحيحة، مما قد يوقع في كثير من اللبس، أو ينسب إلى رسولنا ﷺ ما لا يثبت، أو يؤدي إلى التواكل والاستسلام، ولهذا كان لزاماً بيان المنهج الدقيق في التعامل مع تلكم القضايا، ولا سيما ما يتصل منها بالفهم، والتنزيل، والنقد، فكانت هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: منهج التعامل مع الحديث، أحاديث الفتن، أحاديث المستقبل، التنزيل الخطأ، التاريخ غير

الصحيح.

Approaching the Ahadith on Adversities and the Future

Abstract

It is undeniable the importance of Prophetic Ahadith (sing. Hadith) telling of adversities (*fitnahs*) and the future, which highlights the urgent need to examine errors, problems and irregularities made by some researchers, preachers as well as the public. Examples of such problems include reliance on weak *Ahadith*, inaccurate methodology of applying the text, and using inaccurate dates. Making such mistakes may cause confusion, attributing to the Prophet something he did not say or do, and lead to inappropriate reliance and surrender. The purpose of this paper is to show the importance of explaining the accurate methodology in dealing with these issues, especially as relates to understanding the *Ahadith*, applying them, and subjecting them to appropriate criticism.

Keywords: Approaching Hadith, *Ahadith* on adversities, *Ahadith* on future, Mistaken application, Inaccurate dates

* دكتوراه علوم الحديث الشريف، جامعة بغداد، أستاذ في جامعة مؤتة - كلية الشريعة - أصول الدين. البريد

الإلكتروني: mshawwa65@hotmail.com

تم تسلم البحث بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥م، وقُبل للنشر بتاريخ ٣٠/٤/٢٠١٦م.

مقدمة:

لا يخفى على ذي لبِّ ما لأخبار المستقبل من أثر بالغ في النفس الإنسانية؛ لاشتمالها على المعلومة والتشويق والإثارة والمتعة أو التخويف، وكذا التوجيه والإرشاد في الكثير من الجوانب التربوية والعملية، فضلاً عن الجانب العقدي الذي يتعيّن علينا الإيمان به؛ مما صح وثبت. بيد أنّ التعامل مع هذه الأخبار من دون تمحُّص وتثبُّت قد يتسبّب في حدوث أخطاء منهجية خطيرة، وهو ما يحتم إخضاعها للمنهج العلمي الدقيق.

وبناءً على تتبُّع الكثير من الكتابات^١ والدروس والخطب والمواظم، فقد لاحظنا وقوع بعض أصحابها في أخطاء وسقطات قد تفضي إلى التواكل، أو القنوط، أو التسرع في اتخاذ القرار وإسقاطه على غير واقعه، أو انتشار ظاهرة التدين الشكلي الفردي، والنظرة الجزئية إلى القضايا الشرعية، وتبرير الواقع المعيش، وترك العمل للإسلام.

^١ من الكتب التي ورد فيها كثير من الأخطاء، أو اعتمدت ما لا يصح، أو نزلت النصوص تنزيلاً غير صحيح؛ ما يحتم التعامل معها بحذر شديد ونقد:

- اقترب خروج المسيح الدجال، لمشام كمال عبد الحميد.
- عمر أمة الإسلام وقرب ظهور المهدي، لأمين محمد جمال الدين.
- رد السهام عن كتاب عمر أمة الإسلام، لأمين محمد جمال الدين.
- هرمجدون... آخر بيان يا أمة الإسلام، لأمين محمد جمال الدين.
- السيناريو القادم لأحداث آخر الزمان، لمنصور عبد الحكيم.
- نهاية العالم وأشراط الساعة، لمنصور عبد الحكيم.
- تنبؤات نوستراداموس، لمنصور عبد الحكيم.
- الدر المكنون في بيان حقيقة هرمجدون، لمجدي الشورى.
- القيامة الصغرى على الأبواب، لفاروق الدسوقي.
- المسيح الدجال: قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى، لسعيد أيوب.
- أسرار الساعة: هجوم الغرب، لفهد سالم.
- احذروا!!! المسيح الدجال يغزو العالم من مثلث برمودا، لمحمد عيسى داود.
- المفاجأة... بشراك يا قدس، لمحمد عيسى داود.
- النمر الداني في ذكر المهدي والقحطاني: القحطاني خليفة الزمن الأخير، لمجدي الشورى.
- يأجوج ومأجوج من الوجود حتى الفناء، لمنصور عبد الحكيم.
- عشرة ينتظرها العالم، لمنصور عبد الحكيم.

لذا تتناول هذه الدراسة الإشكالية الناجمة عن الأخطاء التي تغصّ بها الكثير من الخطب والمقالات والكتب؛ إذ تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الأخطاء المنهجية والعلمية التي رصدتها الباحثة في التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل. ومن ثمّ محاولة تقديم المنهجية العلمية الصحيحة؛ للإفادة الإيجابية من تلك النصوص، وتجنّب سلبيات التعامل الخطأ.

وقد وقفنا على بعض الدراسات والمؤلفات التي تتصل بموضوع الدراسة، وسنبين فيما يأتي أسماءها وصلتها بالدراسة:

- القواعد والضوابط في فهم أحاديث الفتن، وأشراط الساعة، دراسة عقدية مقارنة، للباحث: خالد بن محمد بن سالم العبدلي، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة آل البيت، ٢٠٠٨م، بإشراف الدكتور شريف الخطيب. ركّز الباحث في هذه الدراسة على الجوانب العقدية والفكرية، وموضوع الظنية وكونها آحاداً، ومدى الاحتجاج بها، وهي مفيدة في بابها.^٢

- استشراف المستقبل في ضوء الحديث النبوي الشريف: محمد بشار الفيضي.^٣

- استشراف المستقبل في ضوء السنة النبوية: عبد الرحمن قشوع.^٤

وهذان البحثان يتناولان حديث النبي عن المستقبل، وكيف نفيد منه في حاضرنا ومستقبلنا، وهما مفيدان في بابهما.

- منهج أهل السنة والجماعة في مواجهة الفتن: عبد الله بانجوة الشبوي، بحث منشور في موقع منتديات مأرب،^٥ وأهم ما فيه: تأكيد وجوب توحيد الله والإخلاص،

^٢ الجامعة الأردنية، دليل الرسائل الجامعية بالنص الكامل:

- https://theses.ju.edu.jo/Show_Abstract.aspx?par1=JUA0666150?Page=2.

^٣ جمعية الحديث الشريف، دليل الأبحاث المحكمة والرسائل الجامعية

- <http://www.hadith-turath.org/researches>.

^٤ جمعية الحديث الشريف، دليل الأبحاث المحكمة:

- <http://www.hadith-turath.org/researches>.

^٥ موقع منتديات مأرب:

- <http://mareb.org/showthread.php?t=10488>.

والتوبة والعبادة، والاعتصام بالكتاب والسنة، والالتفاف حول العلماء، ولزوم جماعة المسلمين، وتحقيق مبدأ الأخوة، والولاء، والثقة بنصر الله، والنظر في عواقب الأمور، والحذر من الإشاعات، ومعرفة مخططات الأعداء، والبُعد عن مواطن الفتن، والحذر من تسلُّل الأعداء، وقراءة قصص القرآن بتدبُّر.

- معالم ومنارات في تنزيل أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة على الوقائع والحوادث: عبد الله بن صالح العجيري. وخلاصة ما فيه أنه بيّن حكم حديث النبي ﷺ عن الفتن وأشراط الساعة، ومخاطر التنزيل الخطأ، وذكر معالم في تنزيل أحاديث الفتن، أهمها: الاقتصار على النصوص الصحيحة، والتحقُّق من معنى النص وعدم التكلف، والرجوع إلى العلماء، والتحقُّق من الواقعة، وعدم محاكمة نصوص المستقبل للواقع.^٦
- الضوابط الشرعية لموقف المسلم من الفتن: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وأهم الضوابط الواردة فيه: التأني والحلم، وحسن الفهم، والإنصاف والعدل، ووزن الأمور بميزان الشرع، ومخاطبة الناس بما يعقلون، والموالاتة للمؤمنين.^٧
- سمات المؤمنين في الفتن وتقلُّب الأحوال: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. ومن أهم السمات التي ذكرها: البُعد عن الغضب، واجتماع الكلمة، والسمع والطاعة لولاة الأمر، والرجوع إلى العلماء، وعدم الركون إلى الإعلام المغرض.^٨
- معالم في التعامل مع الفتن، وفيه أكَّد الكاتب محمد بن إبراهيم الحمد، وجوب جمع الكلمة، وإشاعة روح التفاؤل، والثبُّت مما يقال، والتروي في إبداء الرأي واتخاذ الموقف، والبُعد عن مواطن الفتن، وترسيخ الفهم الصحيح للقدر، ومراعاة المصالح والمفاسد.^٩

^٦ كتاب منشور في موقع الدرر السنية الإلكتروني:

- <http://www.dorar.net/article/54>

^٧ نص محاضرة منشورة في الموقع الإلكتروني لبيت الإسلام:

- <http://islamhouse.com/ar/books/468612/>

^٨ نص محاضرة منشورة في الموقع الإلكتروني لسبل السلام:

- <http://subulsalam.com/play.php?catsmktba=13006>

^٩ كتاب منشور في الموقع الإلكتروني لبيت الإسلام:

- <http://islamhouse.com/ar/books/172584>.

- سبيل النجاة من الفتن، للباحث مصطفى العدوي، وهذا البحث لم يخرج عمّا دُكر. ^{١٠}

- موقف المؤمن من الفتنة: عبد الله بن صالح العبيلان، وهو بحث لا يخرج مضمونه عمّا دُكر آنفاً. ^{١١}

بعد الاطلاع على تلکم البحوث لاحظنا أنّها تتحدّث عن الموقف من الفتن إجمالاً، وأنّ بعضها أشار إلى جوانب تتصل بالحديث النبوي؛ فرأينا الحاجة إلى بيان الأخطاء التي يقع فيها بعض الوعّاظ والأئمة والباحثين في التعامل مع النصوص، ثم تقديم منهجية متكاملة فيها.

وقد جاء البحث في ثلاثة مطالب وخاتمة:

- المطلب الأول: التعريف بالمصطلحات ذات الصلة، وحكم ورود أحاديث الفتن.
- المطلب الثاني: أخطاء وسقطات في التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل.
- المطلب الثالث: قواعد وضوابط في منهجية التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل.

أولاً: التعريف بالمصطلحات ذات الصلة، وحكم ورود أحاديث الفتن

١. أحاديث المستقبل:

ترد أحاديث المستقبل في السُّنة ضمن أبواب أشرطة الساعة، وأبواب الفتن والملاحم، وأعلام النبوة. وتُعرّف أشرطة الساعة بأنّها الأمارات والعلامات التي يعقبها قيام الساعة، أو تلك الوقائع التي تكون بين يدي الساعة مما أخبر عنه النبي ﷺ؛ إنذاراً، أو

^{١٠} بحث منشور في الموقع الإلكتروني لكتابه مصطفى العدوي:

- <http://mostafaaladwy.com/play-8111.html>.

^{١١} بحث منشور في الموقع الإلكتروني لصيد الفوائد، والمكتبة الشاملة:

- <http://www.saaaid.net/book/open.php?cat=82&book=979>.

بشارةً، أو تعليماً وتوجيهاً،^{١٢} ويُطلق عليها أحاديث الفتن والملاحم؛ لما فيها من معنى الاختبار والابتلاء والتمحيص.

٢. الفتن:

الفتنة لغةً: أصلٌ يدلُّ على ابتلاء واختبار.^{١٣} أمّا اصطلاحاً فتُطلق على: ما يتبيّن به حال الإنسان من الخير والشر.^{١٤} قال المناوي: الفتنة: البلية، وهي معاملةٌ تُظهر الأمور الباطنة.^{١٥}

وتُعرّف الفتنة أيضاً بأنها الامتحان أو الاختبار المُذهّب للعقل أو المال، أو المُضِل عن الحق.^{١٦}

وأخطر الفتن نوعان: فتنة الشبهات، وهي أعظم الفتنتين، وفتنة الشهوات، وقد يجتمعان للعبد، وقد ينفرد بإحدهما.^{١٧}

^{١٢} ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري. النهاية في غريب الحديث، بيروت: المكتبة العلمية، دت، ج ٢، ص ٤١٣. انظر أيضاً:

- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، دت، ج ١٣، ص ٧٩.

- حوّي، محمد سعيد. الأساس في السُّنة وفقهها: العقائد الإسلامية، القاهرة: دار السلام، ط ٣، ١٩٩٦م، ج ٢، ص ٩٠١.

^{١٣} ابن فارس، أحمد. معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م، ج ٤، ص ٤٧٢. انظر أيضاً:

- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ.

^{١٤} الجرجاني، علي بن محمد بن علي. التعريفات، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ١٦٥.

^{١٥} المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي. التوقيف على مهمات التعاريف، القاهرة: عالم الكتب، ط ١، ١٤١٠م/١٩٩٠م، ص ٢٥٦.

^{١٦} الكيلاني، ماجد. فلسفة التربية الإسلامية، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٩٨٧م، ص ١٨٤. انظر أيضاً:

- نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ﷺ، تأليف: عدد من المتخصصين بإشراف الشيخ: صالح بن عبد الله بن حميد إمام الحرم المكي وخطيبه، جدة: دار الوسيلة للنشر والتوزيع، ط ٤، ١٤٣٠هـ، ج ١، ص ٧.

^{١٧} ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، الرياض: مكتبة المعارف، دت، ج ٢، ص ١٦٥.

وتأسيساً على ما سبق، يُطلق مصطلح "الفتن والملاحم" على معنى خاص، ويُقصد به الأحداث والوقائع التي فيها معنى الاختبار والابتلاء والتمحيص والشدة. ويمكن تعريف أحداث الفتن والملاحم بأنها الأخبار الغيبية المستقبلية التي تحدت عنها النبي ﷺ مما فيه ابتلاء وشدة، أو أحداث عظام؛ تحذيراً، أو توجيهاً وإرشاداً.^{١٨}

٣. حكم ذكر أحداث الفتن وأشراط الساعة:

أ. بيان بعض ما سيكون بين يدي الساعة مما تنزل له القلوب، وفيه من الهول والشدة ما فيه؛ فعندما يكون المسلم على علم بما فإنه يتلقاها باليقين بدلاً من أن تكون سبباً لزعزعة هذا اليقين.

ب. الإخبار ببعض ما سيحدث يُعِدُّ المسلم للتعامل مع هذه الأحداث بما يناسبها؛ سواء من ناحية أحكام الفقه، أو من جهة الفهم؛ لئلا تكون سبباً في فتنة أو انحراف.

ت. كشف هذه الأخبار عن كثير من الدعوات الكافرة والفرق الضالة بما يحصن المسلم من أن يقع في أحبايلها.

ث. تعرّف النصوص الصحيحة في هذا الباب يُعمّق لدى المسلم الأمل؛ لئلا يقع في اليأس؛ إذ يبيّن مجمل هذه الأحاديث أنّ هذه الوقائع متغيرة غير ثابتة ولا مستقرة، فضلاً عن بيان سبل مواجهتها.

^{١٨} أُلّف في هذا الموضوع مؤلفات عدّة، أهمها:

- الفتن والملاحم، المروزي، لأبي عبد الله نعيم بن حماد.
- أشراط الساعة، لأبي محمد عبد الغني المقدسي.
- النهاية في الفتن والملاحم، لابن كثير الدمشقي.
- الإذاعة لما بين يدي الساعة، لمحمد صديق القنوجي.
- الإشاعة لأشراط الساعة، لمحمد بن رسول الحسين البرزنجي.

يُذكر أنّ معظم المصنّفين في الحديث النبوي الشريف جعلوا أبواباً خاصّةً ضمن هذا المسمى، مثل: كتاب الفتن في صحيح الإمام البخاري، وكتاب الفتن والملاحم في سنن أبي داود. وقد صدر في العصر الحديث: موسوعة أحداث الفتن وأشراط الساعة الواردة في الكتب الستة ومسند أحمد، بإشراف الدكتور همام سعيد. وإن دُلَّ هذا على شيء فإنما يدل على أهمية هذا الموضوع وخطورته، وعناية السُنّة المطهرة بهذا الأمر، ولهذا وجدناها مادة غزيرة ومهمة ليفيد منها المربون والباحثون والوعاظ. انظر:

- الكتاني، محمد بن جعفر. الرسالة المستطرفة، بيروت: دار البشائر، ط ٤، ١٩٨٦م، ص ٤٩.
- موسوعة أحداث الفتن وأشراط الساعة، بإشراف الدكتور همام سعيد، الرياض: مكتبة الكوثر، د.ت.

ج. بيان بعض معجزات النبوة في الإخبار عن غيب سيقع.^{١٩}

وإذ يتبيّن لنا كل ذلك؛ فإنّه يتأكّد لنا أهمية حسن التعامل مع أحاديث الفتن والملاحم والمستقبل.

ثانياً: أخطاء وسقطات في التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل

لا شكّ في أنّ كثيراً من الباحثين والدارسين وأهل العلم وطلبتهم والدعاة هم أصحاب درايةٍ وفقهٍ راقٍ في التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل، بحيث ينتقون منها الأصح والأرقى، ثم يوجّهونها التوجيه الأحسن، ويفهمونها بما يتفق مع مراد النبي ﷺ منها قدر الجهد البشري، ويحسنون تنزيلها على الوقائع، ويعملون بما لديهم من قدرة علمية وحصيلة معرفية على رفع ما قد يرد في بعضها من إشكالات، فضلاً عن حسن اختيار، بما يتفق مع الواقع والعصر أو المخاطب، وهذا لا يمكن حصره. وبالرغم من ذلك فإنّه توجد بعض الزلات والأخطاء التي يقع فيها بعض طلبة العلم أو الدعاة والوعاظ، فضلاً عن عاتمة الناس، في تعاملهم مع أحاديث الفتن، التي لمسئتها عملياً من سماعي لبعضها؛ سواء على منابر الجمعة، أو دروس المساجد، أو ما يلقي في الفضائيات الإسلامية، وبعضها من الخطورة بمكان؛ فكان مهمّاً الكشف عن هذه الزلات والأخطاء لتُحذّر منها، ونصل بعد ذلك إلى المنهج الأصوب في هذه القضية. وفيما يأتي بيان لأهم هذه الأخطاء:

١. الاعتماد على النصوص الضعيفة أو الموضوعية:

لا شكّ في أنّ هذا الأمر هو من أخطر ما يقع فيه بعض الباحثين والخطباء والوعاظ، ولعل مردّ ذلك الأسباب الآتية:

أ. افتقار بعضهم إلى القدرة على تمييز الصحيح من السقيم، وعدم الرجوع إلى أهل التخصص في ذلك.

^{١٩} حوّى، الأساس في السُّنة وفقهها: العقائد الإسلامية، مرجع سابق، ج٢، ص٩٠٩.

ب. اعتماد بعضهم على كتب لا تلتزم الصحة، وعدم مراجعة أحاديث هذه الكتب في المصادر المعتمدة التي تُعين على تمييزها.

ت. اعتماد بعضهم على مبدأ جواز العمل بالحديث الضعيف من غير التزام بالشروط والضوابط الدقيقة التي وضعها علماءنا للتعامل مع الحديث الضعيف.

ث. اعتقاد بعضهم أن في الضعيف تأثيراً في العمارة؛ قصد هدايتهم ونحو ذلك، من دون إدراك الأخطار التربوية والشرعية التي قد تترتب على ذلك.

ج. عدم انتباه بعضهم إلى ما تحويه الأحاديث الضعيفة من إشكالات ومخالفات؛ كونها ضعيفة، فضلاً عن تصنيف بعض الروايات ضمن الضعيف جداً، أو المنكر، أو الموضوع، ثم استشهادهم بها - بالرغم من ذلك - بوصفها تدور في فلك الضعيف، والأسوء إيهامهم السامعين أن ذلك مما يصح عن رسول الله ﷺ، فيوردون الروايات الموضوعية، أو المشككة، أو المخالفة شرعاً.

ومن نماذج هذه الروايات أخبار السفيناني، وكلها لا تصح،^{٢٠} وكذا الكثير من الأخبار التي تفصل في شأن المهدي المنتظر؛ فإنها ضعيفة، أو ضعيفة جداً، ثم نجد من يوردها من دون تمحيص.^{٢١}

ومن أغرب ذلك ما ذكره بعضهم مرفوعاً، في حين أنه عن كعب الأخبار. ومع نكازته فإنهم يفسرون به أحداث سوريا الحالية (٢٠١٢م - ٢٠١٦م)؛ وهو ما روي عن كعب، قال: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةِ الطَّائِرِ، فَجَعَلَ الْجَنَاحَيْنِ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ، وَجَعَلَ الرَّأْسَ الشَّامَ، وَجَعَلَ رَأْسَ الرَّأْسِ حِمَصَ، وَفِيهَا الْمِنْقَارُ، فَإِذَا نَقَصَ الْمِنْقَارُ تَنَاقَفَ النَّاسُ، وَجَعَلَ الْجَوْجُوَ دِمَشْقَ، وَفِيهَا الْقَلْبُ، فَإِذَا تَحَرَّكَ الْقَلْبُ تَحَرَّكَ الْجَسَدُ، وَلِلرَّأْسِ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ مِنَ الْجَنَاحِ الْمَشْرِقِيِّ وَهِيَ عَلَى دِمَشْقَ، وَضَرْبَةٌ مِنَ الْجَنَاحِ الْعَرَبِيِّ وَهِيَ عَلَى حِمَصَ، وَهِيَ أَنْقَلُهَا، ثُمَّ يُعْبَلُ الرَّأْسُ عَلَى الْجَنَاحَيْنِ فَيَنْتَفَهُمَا رِيشَةً رِيشَةً."^{٢٢}

^{٢٠} المروزي، أبو عبد الله نعيم بن حماد. الفتن والملاحم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧م. ص ١٩٢-٢٣٠.

^{٢١} المرجع السابق، ص ٢٣٠-٢٩٠.

^{٢٢} المرجع السابق، حديث رقم ٦٤٠، وفيه: علي بن طلحة يخطئ، ولم يثبت سماعه من كعب، والنص أيضاً ليس مرفوعاً.

ونظراً إلى خطورة هذه الروايات على الاعتقاد والعمل، فضلاً عن نسبة ما لا يثبت إلى نبينا ﷺ؛ فقد أفرد علماءنا السابقون كتباً للتحذير من هذه الموضوعات والمنكرات.^{٢٣}

٢. عدم تحري الصحة في الأحاديث:

وذلك بأن تروى أحاديث يُعتقد بصحتها، وهي لا تصح، مثل حديث عبد الله بن عمر، قال: "كُنَّا فُعُودًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْفِتْنَ فَاكْثَرَ فِي ذِكْرِهَا حَتَّى ذَكَرَ فِتْنَةَ الْأَخْلَاسِ،^{٢٤} فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا فِتْنَةُ الْأَخْلَاسِ؟ قَالَ: هِيَ هَرَبٌ وَحَرْبٌ، ثُمَّ فِتْنَةُ السَّرَّاءِ،^{٢٥} دَخَنُهَا مِنْ تَحْتِ قَدَمِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنِّي وَلَيْسَ مِنِّي، وَإِنَّمَا أَوْلِيَايَ الْمُتَّقُونَ، ثُمَّ يَصْطَلِحُ النَّاسُ عَلَى رَجُلٍ كَوْرِكٍ عَلَى ضِلْعٍ،^{٢٦} ثُمَّ فِتْنَةُ الدُّهَيْمَاءِ؛^{٢٧} تَدْعُ أَحَدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا لَطَمْتُهُ لَطْمَةً، فَإِذَا قِيلَ انْقَضَتْ تَمَادَتْ؛ يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَمُتَمَسِّبًا كَافِرًا؛ حَتَّى يَصْبِرَ النَّاسُ إِلَى فُسْطَاطَيْنِ: فُسْطَاطِ إِيْمَانٍ لَا نِفَاقَ فِيهِ، وَفُسْطَاطِ نِفَاقٍ لَا إِيْمَانَ فِيهِ؛ فَإِذَا كَانَ ذَاكُمْ فَانْتَظِرُوا الدَّجَالَ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ مِنْ عَدِهِ."^{٢٨}

فهذا حديث صحَّحه بعض أهل العلم، ولكنَّ أبا حاتم قال فيما نقله عنه ابنه: "روى

^{٢٣} مثال ذلك:

- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. الموضوعات، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، د.ت.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. العلل المتناهية، فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، ٢، ١٩٨١م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، المنار المنيق في الصحيح والضعيف، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٠، ١٩٧٠م.
- الألباني، محمد ناصر الدين. سلسلة الأحاديث الضعيفة، الرياض: دار المعارف، ٢، ١٩٩٢م.
- ^{٢٤} الأخلاس: جمع جلس، وهو الكساء الذي يكون على ظهر البعير، وقد شُبِّهت الفتنة به لدوامها وملازمتها. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢٣.
- ^{٢٥} السراء: البطحاء. قالوا: لعلها لأنها تزلزل الباطن، وكل شيء. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٦١.
- ^{٢٦} أي: يصطلحون على أمر واه لا استقرار له؛ لأنَّ الورك لا يستقيم على الضَّلَع، والورك: ما فوق الفخذ. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٧٦.
- ^{٢٧} الدهيماء: تصغير الدهماء، وهي الفتنة المظلمة، أو أراد الدهاية. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٦.
- ^{٢٨} حديث صحيح. انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود، بيروت: دار ابن حزم، ١، ١٩٩٨م، حديث رقم ٤٢٤٤.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد. مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٠، حديث رقم ٦٣١٢.

هذا الحديث ابن جابر، عن عمير بن هانئ، عن النبي ﷺ مرسلًا، والحديث عندي فليس بصحيح كأنه موضوع.^{٢٩}

٣. التساهل في إطلاق الأحكام النقدية على النصوص:

وهذه مشكلة أخرى أننا نجد بعض الباحثين يصحح أحاديث، ولكن عند إخضاعها لقواعد النقد الحديثي الدقيق لا نجد أنها تصحح،^{٣٠} وسبب هذا الخلل هو التساهل في تطبيق القواعد النقدية، ولعل من أمثلة ذلك حديث: "خذوا العطاء ما دام عطاء... ألا إن رحى الإسلام دائرة، فدوروا مع الكتاب...".^{٣١}

٤. الاستشهاد بالإسرائيليات:

الإسرائيليات: جمع إسرائيلية، نسبةً إلى بني إسرائيل. وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليهم السلام، ومن تناسل منهم إلى عهد موسى ﷺ، ومن جاء بعده من الأنبياء حتى عهد عيسى ﷺ، وقد عُرفوا باليهود أو بيهود. أمّا من آمنوا بعيسى فَيُطَلَّق عليهم اسم النصارى.^{٣٢}

ولفظ "الإسرائيليات" وإن كان يدل بظاهره على اللون اليهودي للقصص والروايات من الأخبار، فإنَّ المراد به أوسع من ذلك وأشمل، فيعم اللون اليهودي واللون النصراني للتفسير؛ إذ إنّ إطلاق هذا اللفظ على جميع ذلك هو من باب التغليب للجانب اليهودي.

^{٢٩} ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. العلل، د.م: مطابع الحميضي، ط١، ٢٠٠٦م، ج٦، ص٥٦١. انظر أيضاً:

- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج١٠، ص٣٠٩، حديث رقم ٦١٦٨.

^{٣٠} العسود، وائل إبراهيم محمود. الأحاديث الواردة في الملحمة الكبرى، عمّان: دار الفرقان، ط١، ٢٠٠٨م، ص٣٣، ٣٨، ٤٧، ٥٣، وغيرها؛ فقد أورد المؤلف أحاديث يصححها أو يحسنها، ولا تسلّم له.

^{٣١} الطبراني، سليمان بن أحمد. مسند الشاميين، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م، حديث رقم ٦٥٨.

^{٣٢} أبو شهبة، محمد بن محمد. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د.م: مكتبة السنة، ط٤، ١٤٠٨هـ، ص١١.

ويُقصد بالإسرائيليات الأخبار المروية عن علماء أهل الكتاب إلى عهد النبي ﷺ مما فيه إخبار عن أمر مضى من بدء الخليقة، أو سيأتي إلى قيام الساعة.^{٣٣} وبناءً على هذا التعريف، لا يُعدُّ ما صحَّح عن رسولنا ﷺ من الإسرائيليات، وإن كان خبراً عن قضايا تتصل بهم، بيد أنه قد تنسب أحاديث من ذلك إلى رسولنا ﷺ، ولكنها لا تصح؛ لذا وجب التحري.

ونقلت بعض كتب التفسير والرواية شيئاً من هذه الإسرائيليات، من دون تمييز صحيحها من ضعيفها في أغلب الأحيان، مستدلين بما رواه عبد الله بن عمرو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ."^{٣٤}

وبما روي عن ابن أبي عملة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكْذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَكُتِبَ وَرُسُلِهِ فَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ نُكْذِّبُوهُمْ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ نُصَدِّقُوهُمْ."^{٣٥}

فيزعمون أنه لا يشترط فيه الصحة ما دامت هي مجرد أخبار، والواقع أن هذه من الأمور التي تسللت إلى بعض كتبنا، ولا ينبغي، وتزداد الخطورة عندما ينسب بعضها إلى

^{٣٣} المرجع السابق، ص ١١. انظر أيضاً:

- الذهبي، محمد السيد حسين. التفسير والمفسرون، القاهرة: مكتبة وهبة، ط ١، دون تاريخ، ج ١ ص ١٢١.
- الذهبي، محمد السيد حسين. الإسرائيليات في التفسير والحديث، القاهرة: مكتبة وهبة، ط ٤، ١٤١١/هـ ١٩٩٠م، ص ١٣.

^{٣٤} البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، بيروت: بيت الأفكار الدولية، الأردن، ط ١، ٢٠٠٨، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم ٣٤٦١. انظر أيضاً:

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ٦٦٤٢.
- الترمذي، محمد بن عيسى. سنن الترمذي، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٧٥، حديث رقم ٢٨٨١.

^{٣٥} أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، كتاب: العلم، باب: رواية حديث أهل الكتاب، حديث رقم ٣٦٤٤. انظر أيضاً:

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ١٧٦٨٨.
- الألباني، محمد ناصر الدين. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الرياض: دار المعارف، ط ١، ١٩٩٥م، حديث رقم ٢٨٠٠.

رسول الله ﷺ، وكان الواجب الإعراض صفحاً عن جميع هذه الإسرائيليات؛ لأنّها - في نهاية المطاف - مصدر غير سليم، يؤثّر في ثقافة المسلمين، ولا يجوز لمسلم أن يكون له مصدر يؤثّر في ثقافته سوى الكتاب والسنة وما والاها؛ ذلك أنّ هذه الإسرائيليات إمّا أنّها لم يصحّ فكيف يجوز روايتها، وإمّا أنّها مخالفة للشرع كالتّقدح بالأنبياء أو الملائكة، فمن باب أولى الإعراض عنها وعن روايتها، وإمّا أنّها مما لا نستطيع تمييزه؛ فهي تحتل الصدق والكذب. فالإنشغال في مثل هذه القضايا ضرره أكثر من نفعه، ويشغل كثيراً عن حسن التدبّر والتأمّل من كتاب الله. فإن قال قائل: ما العمل إن صحّت هذه الروايات عن رسول الله ﷺ؟ وأين تذهب بحديث "وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ...؟" أقول: لقد بيّنت أنّ ما ثبت عن رسولنا ﷺ من غير شذوذ ولا علة لا يُعدّ من الإسرائيليات أبداً، ولكنّ الإشكال في ادّعاء نسبة بعضها إلى رسول الله ﷺ، وهي في الواقع مما لا يثبت، وهذا يحتاج إلى بحوث تفصيلية. أمّا قوله: "وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ... فيمكن أن يفهم على معنى: حدّثوا عمّا وقع فيهم من انحرافات ومخالفات خطيرة وتصرفات سيئة، وما أنزل الله فيهم من عقاب مما أخبرنا عنه سبحانه، أو أخبرنا به الرسول ﷺ مما فيه العظة والعبرة. أمّا أن نأتي إلى أخبارهم وقصصهم لنرويها بوصفها مواعظ من دون تحرّ أو معرفة صحة فهذا مما لا يقبله منطق الشرع، وقد قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَدِمْتُمْ ۗ﴾ (الحجرات: ٦)، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۗ﴾ (الإسراء: ٣٦).

وحسبك للتدليل على خطورة هذا الموضوع ما قد يوردونه في قصة هاروت وماروت، وخاتم سليمان، وقصة داود مع زوجة قائدٍ عنده.^{٣٦}

ومن نماذج الإسرائيليات من مرويات المستقبل، مما ينسب إلى رسولنا ﷺ ولا يصح، ما يروى في قصة يأجوج ومأجوج، عن أبي هريرة ؓ، عن رسول الله ﷺ قال: "إنّ يأجوج ومأجوج ليحفرون السد كل يوم، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس قال الذي عليهم:

^{٣٦} ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٤٩هـ، تفسير آية رقم ١٠٢، ج ١، ص ١١٧، وسورة ص، ج ٤، ص ٢٨، ٣١.

ارجعوا فستحفرونه غداً، فيعودون إليه كأشد ما كان، حتى إذا بلغت مدتهم، وأراد الله أن يبعثهم على الناس حفروا، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس قال الذي عليهم: ارجعوا فستحفرونه غداً إن شاء الله، فيعودون إليه كهيئته حين تركوه، فيحفرونه، ويخرجون على الناس، فينشقون المياه، ويتحصن الناس منهم في حصونهم، فيرمون بسهامهم إلى السماء، فترجع وعليها كهيئة الدم، فيقولون: قهرنا أهل الأرض، وعلونا أهل السماء؛ فبيعت الله عليهم نغفاً في رقابهم فيقتلهم بها. قال رسول الله ﷺ: والذي نفس محمد بيده إن دواب الأرض لتسمن وتشكر شكراً من لحومهم ودمائهم.^{٣٧} قال ابن كثير: "إسناده جيد قوي، ولكن متنه في رفعه نكارة؛ لأن ظاهر الآية يقتضي أنهم لم يتمكّنوا من ارتقائه، ولا من نقبه؛ لإحكام بنائه وصلابته وشدته، ولكن هذا قد روي عن كعب الأحبار، ولعل أبا هريرة تلقّاه من كعب... فحدّث به أبو هريرة، فتوهّم بعض الرواة عنه أنه مرفوع، فرفعه، والله أعلم."^{٣٨}

لا شك في أنّ الإسرائيليات تدسُّ السُّم في الدسم؛ إذ قد ينطوي بعضها على ما يخالف العقيدة الصحيحة من تجسيم لله تعالى، أو سوء أدب مع الأنبياء، وقد تعرض روايتها صورة مشوّهة عن ديننا؛ لبيدو أشبه بالدين الخرافي، فضلاً عن صرفها للمسلمين عن المقاصد العظيمة التي أرادها الله من إنزال القرآن العظيم؛ فتلهي عن تدبّر آياته والانتفاع بها بما لا طائل من ورائه، مثل القصص التي أشرت إلى بعضها؛ أي قصة هاروت وماروت، والقصص المتعلقة بسليمان وداود عليهما السلام.

٥. رواية أحاديث الفتن والمستقبل لمجرد الرغبة بالإغراب وإمتاع المستمع

دون القدرة على الفهم الدقيق:

وقد يورد لذلك ما لا يصح للسبب نفسه، مثل حديث أمّ سلمة، زوّج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: "يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ، فَيَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ هَارِباً

^{٣٧} ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ١٠٩١٣. انظر أيضاً:

- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. سنن ابن ماجه، دار إحياء الكتب العربية، دت، كتاب: الفتن، باب: فتنة الدجال وخروج عيسى، حديث رقم ٤٠٧٤. والنغف: دود يكون في أنف الإبل والغنم، واحدته نغفة.

^{٣٨} ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٩.

إِلَى مَكَّةَ، فَيَأْتِيهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَيُخْرِجُونَهُ وَهُوَ كَارِهٌ، فَيُبَايِعُونَهُ بَيْنَ الرَّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بَعْثٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَيُخَسِّفُ بِهِمُ بِالْبَيْدَاءِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَإِذَا رَأَى النَّاسُ ذَلِكَ أَتَاهُ أَبْدَالُ الشَّامِ، وَعَصَائِبُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَيُبَايِعُونَهُ بَيْنَ الرَّكْنِ وَالْمَقَامِ، ثُمَّ يَنْشَأُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ أَخْوَالُهُ كَلْبٌ، فَيُبْعَثُ إِلَيْهِمْ بَعْنًا، فَيُظَهَرُونَ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ بَعْثُ كَلْبٍ، وَالْحَيِّئَةُ لِمَنْ لَمْ يَشْهَدْ غَنِيمَةَ كَلْبٍ، فَيَقْسِمُ الْمَالَ، وَيَعْمَلُ فِي النَّاسِ بِسِنَّةِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَيُلْقِي الْإِسْلَامَ بِجِرَانِهِ فِي الْأَرْضِ، فَيَلْبَثُ سَبْعَ سِنِينَ، ثُمَّ يَتَوَقَّى وَيُصَلِّي عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ". قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "قَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامٍ: تِسْعَ سِنِينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَبْعَ سِنِينَ".^{٣٩}

٦. الحرص على مجرد سرد الروايات على المنابر والدروس دون القدرة على ربطها بالواقع، أو بيان حكمها وأحكامها، وكيف يستفاد منها في واقعنا:

هذه المسألة هي من جملة ما قد يقع من خطأ، والأمثلة عليها كثيرة، ولعل ما سبق من أمثلة ينضوي تحت ذلك؛ فتجد من يورد أحداث الدجال، لكنه لا يربطها بالواقع من حيث التحذير من مسالك الدجالين وإغراءاتهم، وما يُفتن به الناس اليوم من مظاهر قوة العدو وإعلامهم وترغيبهم وترهيبهم.

٧. التنزيل الخطأ لروايات الفتن والمستقبل:

وهذا الأمر من أخطر ما قد يقع فيه بعض الدارسين وغيرهم؛^{٤٠} وذلك أنهم يحرصون على تفسير الواقع الذي يعيشونه بأحاديث وردت من دون أن يحققوا في مصداقية هذا التنزيل والتفسير، وأمثلة ذلك في واقعنا كثيرة، وسأعرض لذلك عند بيان المنهج الصحيح في هذا الأمر.

٨. إيراد أحاديث الفتن والمستقبل بغرض التخدير والإقعاد عن العمل، وتعليق آمال المسلمين بالغييب؛ للتعاس عن أداء الواجبات، وإحداث مفاسد كثيرة:

^{٣٩} أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، حديث رقم ٤٢٨٦، وهو ضعيف.

^{٤٠} النوباني، محمد. دليل المرابطين لتحرير فلسطين، عمان: د.ن، ط١، ٢٠١٢م.

ولعل من أبلغ الأمثلة على ذلك الروايات الكثيرة التي يوردونها في شأن المهدي، وأنه هو الذي سيقم الخلافة الراشدة، وأن خلافته هي الخلافة الوحيدة والأخيرة، وأن على يده يكون تحرير البيت المقدس ولا غير، وأنه لا خلافة ولا فتح ولا تحرير إلا بعد ظهور صاحب الزمان (المهدي المنتظر)، ثم يزداد الأمر إشكالاً وغرابةً عندما تجد من يسوق روايات تتحدث عن الرايات التي تخرج من خراسان، أو قيام ما يسمى بدولة السفلياني،^{٤١} ثم سقوط دولته أمام دولة آل البيت. وبصرف النظر عن صحة الأحاديث وضعفها في هذا الشأن فإن مثل هذه الفهوم، مع أنها لا تعتمد تحرير ما صح مما لا يصح، فيها من الخطورة الشيء الكثير.^{٤٢}

٩. تبرير الواقع:

من الأخطاء التي قد يقع فيها بعضهم أنه في خضم رواية أحاديث الفتن والمستقبل تجده ينساق وراء تبرير الواقع المريض الذي تمرُّ به الأمة، مثل: التسليم للمستبدين، والتعامل مع المحتل بوصف ذلك أمراً واقعاً، وبناءً بنفسه عن التفكير في تخطيط المستقبل والسعي لإصلاحه، وقد يستشهد بعض هؤلاء بحديث: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: "دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَنَزَلْنَا مَنْزِلاً، فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ حَبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ،^{٤٣} وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي حَشْرِهِ؛^{٤٤} إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةَ جَامِعَةً. فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَّا يَعْلَمُهُ هُمْ، وَيُنذِرَهُمْ شَرَّ مَّا يَعْلَمُهُ هُمْ، وَإِنَّ

^{٤١} لم يصح فيها شيء ألبتة. انظر رواياته في:

- الروزي، الفتن والملاحم، مرجع سابق، ص ١٨٨-٢٣٠.

^{٤٢} حوى، الأساس في السنة وفقهها: العقائد الإسلامية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠١٤. انظر أيضاً:

- حوى، محمد سعيد. مستقبل الصراع على الأرض المقدسة، عمان: دار الرازي، ط ١، ٢٠٠٥م.

^{٤٣} أي: يتراهم بالسهام على وجه المسابقة. انظر:

- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مرجع سابق، ج ٥، ص ٧٢.

^{٤٤} الجشتر: مرعى الدواب. انظر:

- المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧٣.

أَمَّتْكُمْ هَذِهِ جُعَلْ عَاقِبَتُهَا فِي أَوْلَئِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنَكِّرُونَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ، فَيُرْفَقُ^{٤٥} بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي. ثُمَّ تَنكَشِفُ، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ. فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَزْحَزَحَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مَبِيئَتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ فَلْيُطِعْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخِرُ يَنَارِغُهُ فَاضْرِبُوا عَنْقَ الْآخِرِ...^{٤٦}

إننا بحاجة إلى فهم متكامل للنصوص؛ فإنَّ النصوص التي تأمر بطاعة أولياء الأمور هي التي بيَّنت أنَّ ذلك في طاعة الله، وبيَّنت أيضاً وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١٠. المبالغة في تضخيم الأحداث والتهويل، وتحميل النص ما لا يحتمل، على فرض صحته:

اعتاد بعض الدعاة أو الوعَّاظ المبالغة في التهيب والترغيب، مما قد يؤدي إلى إيراد أحاديث لا تصح، وعلى هذا النحو نجدهم يسوقون بعض الروايات التي تتحدَّث عن موضوع ما؛ فتجد بعضهم يبالغ ويهوِّل في تصوير سوء الأمر واسوداد الحال وانسداد الأفق، ولعل من أسباب ذلك ما أشرنا إليه آنفاً من خلط الصحيح بغيره، وعدم الفقه الدقيق بالروايات، والانسحاق وراء إشباع عواطف العامَّة، والتأثير فيهم؛ فعندما يورد أحدُهم حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيَمْسِي كَافِرًا، أَوْ يَمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا؛ يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا."^{٤٧} نجده يحاول إسقاط الحديث على واقعنا، ويزعم أنَّ الناس قد غدوا مُمسِينَ

^{٤٥} أي: يمهد ويشوق للفتنة التالية ويحسِّنها. انظر:

- المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٥٣.

^{٤٦} مسلم، بن الحجاج النيسابوري. **الجامع الصحيح**، بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٨م، كتاب: الإمارة، باب:

وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، حديث رقم ٤٨٨٢.

^{٤٧} مسلم، **الجامع الصحيح**، مرجع سابق، حديث رقم ٣٢٨. انظر أيضاً:

- الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، حديث رقم ٢٣٥٥.

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ٨٢٥١.

مؤمنين، مصبحين كافرين، وأنه لا أمل ولا مستقبل أمام هذا الواقع. وقد يورد آخر حديث أبي هريرة؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِتْنَتَانِ عَظِيمَتَانِ، يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ، دَعُوهُمَا وَاحِدَةٌ، وَحَتَّى يُبْعَثَ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ، قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَحَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ وَهُوَ الْقَتْلُ، وَحَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ، حَتَّى يُهَمَّ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ... الحديث. ^{٤٨} ثم بيني على ذلك أن كل هذه الأحاديث تتزامن مع واقعنا الآن، وأنها اجتمعت في وقت واحد، وأنه لا خير ولا أمل، مع ما يجزئه ذلك من يأس ووقوع، بالرغم من أن النصوص إنما تعرض لأحوال متفرقة، فضلاً عن أن بعضها ربما يكون في آخر الزمان وليس الآن.

١١. إصدار أحكام خاطئة في حق الخلق:

إنَّ عدم التدقيق في صحة الحديث (سنداً، ومتناً)، ثم عدم التدقيق في ألفاظه التي تصح، وتمييزها من الألفاظ الشاذة (هذا إن صح أصل الحديث)، أو عدم الفهم الدقيق للحديث وفق النظرة الشاملة إلى النصوص، أو الخلط بين المفاهيم والمصطلحات؛ إنَّ كل ذلك يترتب عليه إصدار أحكام غير صحيحة في حق الناس، ولعل أبرز مثال على ذلك حديث افتراق الأمة، عند مَنْ يصحَّحه؛ ^{٤٩} فتجد مَنْ يجعل الحديث ميزاناً للحكم على

^{٤٨} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، حديث رقم ٧١٢١. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم ٢٢١٤.

^{٤٩} للحديث ألفاظ وطرائق، منها: حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "افتترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وافتترقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أممي على ثلاث وسبعين فرقة. انظر:

- أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، حديث رقم ٤٥٩٦.

- الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، حديث رقم ٢٦٤٢، ٢٦٤٣. انظر:

- الحاكم، محمد بن عبد الله. المستدرک على الصحيحين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠م، حديث

رقم ٤٤٤٤. وصحَّحه بعض أهل العلم (الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٢٠٣، ١٤٩٢هـ).

ويرى الباحث عدم صحته؛ إذ وقف على دراسة للحديث أعدتها الدكتور حاكم المطيري، وتوصل فيها إلى أن كل طرق الحديث ضعيفة أو منكرة، إلا طريق أبي هريرة فيقرب من الحسن - في نظره - لكن لا يصح. انظر الموقع الإلكتروني:

- نبراس الحق، حديث: الافتراق بين القبول والرد:

كل من خالف رأيه، وأنه في النار، وكلُّ يدَّعي أنه يمثل الحق، والفرقة الناجية، وغيره هو المخالف، مع أن هذه الألفاظ والروايات جميعاً تحتاج إلى دراسة علمية دقيقة، ليس هذا ميدانها.

ومن الأخطاء التي تشيع في هذا السياق تفسير الطائفة المنصورة^{٥٠} بأنها هي الفرقة الناجية، وقرن ذلك بحديث الافتراق، بالرغم من اختلاف الموضوع الذي يطرحه كل حديث، ثم تجد كل فئة تدَّعي أنها هي التي توافق ما عليه النبي ﷺ وأصحابه، مع أنه لو اتُّبع المنهج العلمي الدقيق في تحري الصحة (سنداً، ومتناً)، وميَّز الشاذ من الألفاظ من سواها، وجمعت النصوص كلها لحسن الفهم؛ سيخرج الجميع بنتائج مختلفة.

١٢. النظرة السلبية إلى الفتن:

وهذا خطأ آخر في التعامل مع الفتن، يؤدي ببعضهم إلى الوقوع في اليأس، أو الاثنيار نفسياً، أو الاستسلام، مع أنه قد يكون فيها خير كثير من حيث هي اصطفااء للهمم وشحذها، وارتقاء بالأمة في مواجهة التحديات والأخطار، وتمحيص وتطهير وتمييز وفضح للمنافقين، وكشف للأعداء. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور: ١١).

وحكم الابتلاءات كثيرة، منها: ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِن يَمَسَّكُمْ فَرَحٌ فَقَدِمَسَ الْفَرَحَ فَتَسَاءَلُوا وَمَا إِلَهُمُ إِلَّا اللَّهُ يُخَذُّ مِنَ الْإِنسَانِ أَمْثَلُ عَمَلِهِمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^{٥١} ولِيَمَحَّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكٰفِرِينَ^{٥٢} (آل عمران: ١٤٠-١٤١)، وقوله سبحانه: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾^{٥٣} ولَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلِيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِينَ^{٥٤} (العنكبوت: ٢-٣).

^{٥٠} الواردة في حديث: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك". انظر:

- البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي...". حديث رقم ٧٣١١، ٣١١٦، ٣٥٩٣، ٣٦٤٠، ٧٤٥٩.
- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الإمامة، باب قول النبي ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي...". حديث رقم ١٩٢٠، وينظر في صحيح مسلم أيضاً روايات أخرى برقم: ١٥٦، ١٠٣٧، ١٩٢١، ١٩٢٣ من طرق، وألفاظ متقاربة، واللفظ لمسلم.

فأدب المسلم يحتم عليه دائماً أن يسأل الله العافية؛ فإن وقع بلاء صبر، وفي الحديث: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعُدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ."^{٥١} وبعده، فهذه جملة من أهم الأخطاء والسقطات التي يقع فيها بعض الباحثين والدعاة، والتي حاولت جمعها والتنبيه عليها، ولا شك في أن ثمة أخطاء غير ذلك لا يتسع المقام لذكرها في هذا الموضوع.

ثالثاً: قواعد وضوابط في منهجية التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل

بعد أن استعرضنا أهم أخطاء بعض الباحثين والدعاة في تعاملهم مع أحاديث الفتن والمستقبل، فإننا نورد بعض الضوابط والقواعد التي يتعيّن على الجميع اتباعها:

١. التحقق من صحة الحديث؛ سنداً ومنتأً:

لئن كان ردُّ الحديث الضعيف أمراً واضحاً، فإنّ مما يلاحظ هنا أنّ بعض الباحثين ربما اقتصر على دراسة ظاهر السند من دون النظر في نقد المتن وفق الضوابط النقدية التي بيّنها أهل العلم، لذلك وجدنا الإمام ابن القيم -رحمه الله- قد ذكر في كتابه "المنار المنيف"^{٥٢} جملةً من القواعد والضوابط التي تنبئ عن عدم صحة الحديث من حيث متنه، ولا أود الآن الخوض في هذا الأمر؛ أعني نقد المتن وضوابطه، فلذلك كتبه المتخصصة،^{٥٣} ولعل من نماذج النصوص التي صُحِّحت سنداً، والتي يتعيّن النظر بعين الناقد في متنها: حديث الجساسة الذي روي من طريق فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ.^{٥٤}

^{٥١} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، حديث رقم ٢٩٦٦. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الجهاد والسير، باب: كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار أحر القتال حتى تزول الشمس، حديث رقم ١٧٤٢.

^{٥٢} انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، الرياض: دار العاصمة، ط ٢، ١٩٩٨/هـ ١٤١٩ م.

^{٥٣} الإدلي، صلاح الدين. نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت. انظر أيضاً:
- العكايلة، سلطان. نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، عمّان: دار الفتح للنشر، ط ١، ٢٠٠٢ م.

^{٥٤} مسلم، الجامع الصحيح، عمان، دار الأفكار الدولية، ط ١، ٢٠٠٨، كتاب: الفتن، باب: قصة الجساسة، حديث رقم ٢٩٤٢، ص ١١٨١.

وهذا الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ومن وجوه نقده أنه مما تفرّدت به فاطمة بنت قيس، مع أنه مما خطب به النبي ﷺ على المنبر، وقد اعترض عمر على بعض حديثها. ° ومن هذه الوجوه: أنه قد صح عن رسول ﷺ قول: " رأيتكم ليلتكم هذه، فإنّ على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر أحد." ° وظاهر الحديث يخالفه؛ إذ يقتضي حياة الدجال واستمرارها. فبالنظر إلى بعض ما في متنه نجد أنّ بعض أهل العلم قد توقفوا فيه، ومن هؤلاء الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله؛ إذ قال: "إنّ النفس لا تطمئن إلى صحته عن النبي ﷺ لما في سياق متنه من النكارة"، وقال ابن عثيمين: "قد أنكره الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره إنكاراً عظيماً؛ لأن سياقه يبعد أن يكون من كلام النبي ﷺ (أي إنّ في نفسه منه شيء، فهو لا يظهر له أنّه صحيح لما فيه من الاضطراب، وفي بعض ألفاظه نكارة)." °

قلت: قال رشيد رضا: "وجملة القول فيه أنّ ما فيه من العلل والاختلاف والإشكال من عدّة وجوه يدل على أنّه مصنوع، وأنّه على تقدير صحته ليس له كله حكم المرفوع." °

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الحذر من دعوى العمل بالحديث الضعيف؛ لأنّ قضايا الفتن والمستقبل ليست من فضائل الأعمال ابتداءً، بل هي أمور غيبية، والحديث عنها بغير علم ولا دليل لا يجوز، ومنّ قال بجواز العمل بالضعيف وضع له شروطاً دقيقة لا تتوافر هنا. °

° ذكر الشوكاني هذا الإشكال وأجاب عنه. انظر:

- الشوكاني، علي بن محمد. نيل الأوطار، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة، سنة النشر، ج، ص ٣٠٤. °
 البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: العلم، باب: السمر في العلم، حديث رقم ١١٦، ٥٦٤. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم، حديث رقم ٢٥٣٧.

° وقد صرّح في ذلك بعض "الباب المفتوح" عندما سُئل عن حديث الجساسة. انظر:

- العثيمين، محمد بن صالح. لقاء الباب المفتوح، رقم اللقاء ١٦٨.

- العثيمين، محمد بن صالح. رسائل وفتاوى ابن عثيمين، دار الوطن، باب: اليوم الآخر، مج ١، رقم الفتوى ١٤٨، ١٩٩٤ م.

° رضا، محمد رشيد. تفسير المنار، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م، ج ٩، ص ٤٩٦.

° السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي، دار طيبة، مصور عن دار الفكر، د، ج ١، ص ٢٣٢. انظر أيضاً:

٢. التحري في ألفاظ الحديث الصحيح نفسه:

قد يكون في بعض ألفاظ الحديث الصحيح ألفاظ شاذة، أو زيادات لم يقبلها العلماء، ومن ذلك حديث حذيفة بن اليمان؛ فقد ورد بألفاظ صحيحة أخرجها الشيخان.^{٦٠}

وقد أخرج مسلم من طريق فيه زيادة بلفظ: "قال: تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع."^{٦١} فهذا اللفظ لم يرد في سائر الروايات الصحيحة، وهو غير صحيح،^{٦٢} ومن هنا يتبين لنا كم هي دقيقة مهمة الباحثين والدارسين؛ إذ إنهم يوردون هذه الرواية.

وبعضهم يورد حديث الطائفة المنصورة،^{٦٣} ثم يورد زيادة لا تصح، هي: "أنتم شرقي النهر وهم غربيه."^{٦٤}

- القاسمي، جمال الدين بن محمد سعيد. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، ط ٢، ١٣٨٠هـ، ص ١١٣.

- عتر، نور الدين محمد. منهج النقد في علوم الحديث، دمشق: دار الفكر، ط ٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ج ١، ص ٢٩٢.

^{٦٠} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم ٣٦٠٦. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، حديث رقم ١٨٤٧.

^{٦١} مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، حديث رقم ١٨٤٧/٥٢.

^{٦٢} بين الدارقطني عدم صحة هذه اللفظة؛ لأنها مما تفرد بها أبو سلام عن حذيفة، ولم يسمع منه. انظر:

- ابن زكي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٠م.

^{٦٣} سبق تحريجه.

^{٦٤} أخرجها ابن أبي عاصم، في:

- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. الأحاد والمثاني، الرياض: دار الراجية، ط ١، ١٩٩١، حديث رقم ٢٤٥٨، وفي سندها يزيد بن يزيد بن جابر، مجهول. انظر:

- ابن حجر، أحمد بن علي. تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، حلب: دار الرشيد، ط ٤، ١٩٩٢م، رقم ترجمة الراوي ٧٧٩٢.

- الطبراني، مسند الشاميين، مرجع سابق، حديث رقم ٦٣٨. وفي سنده إضافة ليزيد: "يحيى الحماني، متهم". انظر:

- ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، حديث رقم ٧٥٩١.

٣. التحري في الفهم الدقيق للنصوص القائم على جمع الألفاظ وضبطها:

يُشترط في هذا الفهم أن يكون قائماً على فهم الراسخين في العلم، ومنضبطاً بقواعد اللغة والقواعد الأصولية المعروفة عند أهل العلم، ومراعياً أساليب العرب في الخطاب، ومعرفة مدلولات الألفاظ، وملاحظة النظرة الشمولية إلى النصوص بعيداً عن التأويل من غير ضوابطه الشرعية المعروفة؛ حذر الوقوع في شيء من التحريف، أو اتّباع الهوى في التعامل مع النصوص، أو ليّ أعناقها.^{٦٥} ومن أمثلة ذلك حديث جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: "لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِماً حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: عُصِيْبَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَتِحُونَ الْبَيْتَ الْأَبْيَضَ بَيْتَ كِسْرَى أَوْ آلِ كِسْرَى." ^{٦٦} فيفسّرون البيت الأبيض بأنه مركز الحكم في أمريكا.

ويعتقد بعضهم أن حديث ابنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "لَتَقَاتِلَنَّ الْيَهُودَ، فَلَتَقْتُلُنَّهُمْ حَتَّى يَقُولَ الْحَجْرُ: يَا مُسْلِمُ هَذَا يَهُودِيٌّ، فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ"^{٦٧} على صراعنا مع يهود اليوم، في حين لو جُمعت كل ألفاظه لتبيّن أنّه في وقت ظهور الدجال ونزول المسيح.^{٦٨}

٤. البُعد عن التنزيل الخطأ أو المتسرع على الواقع:

فمن شروط هذا التنزيل أن يكون بدليل صريح بيّن لا لبس فيه، مع التثبت من الصحة، ومراجعة أهل العلم، وعدم الجزم في كل ذلك، وعدم بناء مواقف على هذا

وقد انقلبت عند الطبراني، فجعل المسلمين غربي النهر، ثم فيه: "ذكر الدجال أو المشركين وليس اليهود".
^{٦٥} انظر: الموقع الإلكتروني لرسالة الإسلام. ندوة فهم السنة النبوية: الضوابط والإشكالات، إشراف الشيخ الدكتور: عبدالعزيز الفوزان، تاريخ: ١٤٣٠/٦/٤هـ.

^{٦٦} مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش، حديث رقم ١٨٢٢.
^{٦٧} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: الجهاد والسير، باب: قتال اليهود، حديث رقم ٢٩٢٥. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، حديث رقم ٢٩٢١.

^{٦٨} حوى، الأساس في السنة وفقهها: العقائد الإسلامية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٢٥.

التنزيل، بل تتخذ المواقف بناءً على أحكام الشرع والواقع المعيش؛ إذ يترتب على التنزيل الخطأ آثار خطيرة، منها: الوقوع في تكذيب الله ورسوله ﷺ؛ إذ إنه لا يوافق الواقع، ويجعل الناس يعيشون في أوهام، وربما أوقعهم في اليأس، أو دفعهم إلى اتخاذ مواقف متسرعة مجازية الصواب، فضلاً عن تعطيل النصوص عن مقاصدها،^{٦٩} وتقويل النبي ﷺ ما لم يقله. وقد يؤدي إلى القيام بعمل غير مشروع، أو ترك عمل مشروع، أو تهيمته المناخ المناسب لتصديق دعاة الضلالة، أو استغلاله في تحقيق مآرب خاصة. ولعل في إيراد بعض الأمثلة على التنزيل الخطأ ما يوضح الأمر:

عندما كانت واقعة الحرب الأمريكية على العراق وجدنا من ينزل عليها حديث عوف بن مالك رضي الله عنه، قال: "أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من آدم، فقال: اعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم موتان يأخذ فيكم كتعاص الغنم، ثم استفاضة المال حتى يعطي الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً."^{٧٠} فإذا ورد في الحديث كلمة ثمانين غاية، وإذا اشترك في هذه الحرب ثلاثون دولة، وحيث إن أمريكا خمسون ولاية؛ وجدت من يقول: إن الحديث يتكلم عن ذلك. أقول: إن هذا تنزيل مجانب للصواب ولا شك. وقد ورد حديث عوف بزيادة فيها: "ثم يسيرون إليكم فيقاتلونكم والمسلمون يؤمئذ في أرض يقال لها العوطة في مدينة يقال لها دمشق"^{٧١} فتجد من يحمل الحديث على أحداث سوريا اليوم.

^{٦٩} العجيري، عبد الله بن صالح. معالم ومنارات في تنزيل أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة على الوقائع والحوادث، ص ١٩-٣٢، في الموقع الإلكتروني: <http://www.dorar.net/article/54>. وانظر سرد بعض الكتب التي ينبغي الحذر منها مما ينزل النصوص تنزيلاً غير صحيح، أو يعتمد ما لا يصح، في الحاشية رقم ١.

^{٧٠} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: الجزية، باب: ما يحذر من الغدر، حديث رقم ٣١٧٦.
^{٧١} ابن حماد، نعيم. الفتن، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧م، حديث رقم ٧١، ص ٢٧، انظر أيضاً:
 - أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، حديث رقم ٤٦٤٠ مراسلاً بلفظ: "موضع فسطاط المسلمين في الملاجع أرض يقال لها العوطة". انظر:
 - ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ١٧٤٧٠، ج ٢٩، ص ١٣.

وقد سمعت بعضهم ينزل حديث ذي مخبرٍ، رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "سَتُصَالِحُكُمْ الرُّومُ صَلَاحًا آمِنًا ثُمَّ تَعْرُزُونَ وَهُمْ عَدُوًّا، فَتَنْصُرُونَ وَتَسْلَمُونَ وَتَعْنَمُونَ، ثُمَّ تَنْصُرُونَ الرُّومَ حَتَّى تَنْزِلُوا بِمَرْجِ ذِي ثُلُولٍ، فَيَرْفَعُ رَجُلٌ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ صَلِيبًا؛ فَيَقُولُ: غَلَبَ الصَّلِيبُ، فَيَعْضَبُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَقُومُ إِلَيْهِ فَيَدْفُقُهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَعْدِرُ الرُّومُ وَيَجْمَعُونَ لِلْمَلْحَمَةِ."^{٧٢} على أنَّ المقصود به أنَّ أهل السنة يتحالفون مع الغرب (النصارى) لمقاتلة الشيعة. إنَّ كل هذا مما يخشى فيه أن تقع في التقوُّل على رسول الله ﷺ مما لم يقله أو لم يرده، أو أن نتخذ مواقف لا تصح.

ومن الأمثلة في هذا الصدد الحصار الذي تعرَّض له العراق؛ فقد أخذ بعضهم يردُّ حديث أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيرَهَا، وَمَنَعَتِ الشَّامُ مُدِّيَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنَعَتِ مِصْرُ إِزْدَبَّهَا وَدِينَارَهَا، وَعَدَّتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعَدَّتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعَدَّتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ."^{٧٣} ثم أخذوا يبنون على ذلك أنَّ الحصار التالي هو للشام ومصر، مع أننا لو تأملنا الحديث لوجدناه لا يتكلَّم عن حصار الآخرين للعراق، وإنما يتكلَّم عن امتناع العراق عن أداء ما عليها، ولهذا فلا يمكن أن يكون مرتبطاً بواقعنا الآن.

والأغرب من ذلك أنَّ بعض الباحثين يوردون حديث ابن عباس، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوَّلُ هَذَا الْأَمْرِ نُبُوَّةٌ وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ يَكُونُ خِلَافَةٌ وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ يَكُونُ مُلْكًا وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ يَكُونُ إِمَارَةً وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ يَتَكَادَمُونَ عَلَيْهِ تَكَادَمَ الْحُمْرِ،^{٧٤} فَعَلَيْكُمْ بِالْجِهَادِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ

^{٧٢} ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٩١، ج ٥، ص ٤٠٩. انظر أيضاً:
- أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، كتاب: الملاحم، باب: ما يذكر من ملاحم الروم، حديث رقم ٤٢٩٢.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٣م، حديث رقم ٦٧٠٨، وسنده صحيح.

^{٧٣} مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات، حديث رقم ٢٨٩٦. انظر أيضاً:

- أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، كتاب: الخراج والإمارة، باب: إيقاف أرض السواد، حديث رقم ٣٠٣٥.

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ٧٧٧٦.

^{٧٤} تكادم الحمر: الكدم هو العض بأذن الفم. انظر:

- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٥٦.

جِهَادِكُمُ الرِّبَاطُ، وَإِنَّ أَفْضَلَ رِبَاطِكُمْ عَسْقَلَانٌ.^{٧٥} فيقولون إنَّ المقصود به هو الأحداث التي تجري في غزة الآن، (منذ عام ٢٠٠٦م) بوصف غزة جزءاً من عسقلان التاريخية.^{٧٦}

ومن النماذج الخطيرة في سوء التنزيل والفهم، مع أنَّها لا تصح، ما رواه أبو نعيم، قال: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، وَرَشْدِينُ، عَنِ ابْنِ لُحَيْعَةَ، عَنِ أَبِي قَبِيلٍ، عَنِ أَبِي رُومَانَ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: "إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ فَالزُّمُوا الْأَرْضَ فَلَا تُحْرِكُوا أَيْدِيَكُمْ، وَلَا أَرْجُلَكُمْ، ثُمَّ يَظْهَرُ قَوْمٌ ضَعْفَاءُ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ، قُلُوبُهُمْ كَزُبْرِ الْحَدِيدِ، هُمْ أَصْحَابُ الدَّوْلَةِ، لَا يُفُونَ بِعَهْدٍ وَلَا مِيثَاقٍ، يَدْعُونَ إِلَى الْحَقِّ وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِهِ، أَسْمَاؤُهُمُ الْكُتَيُّ، وَنَسَبُهُمُ الْقُرَى، وَشُعُورُهُمْ مُرَحَّاهُ كَشُعُورِ النَّسَاءِ، حَتَّى يَخْتَلِفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْحَقَّ مَنْ يَشَاءُ."^{٧٧} فيوردها بعضهم لينزلها على واقعنا، وهي مما لا يصح؛ ففيها ابن لُحَيْعَةَ، وأبو قبيل،^{٧٨} وكلاهما مضعَّف، وهي رواية موقوفة، والأرجح أنَّ ذلك مما وُضع لنصرة العباسيين، بدليل الرواية الآتية، وإن كانت لا تصح أيضاً:

قال أبو نعيم: حَدَّثَنَا سَعِيدُ أَبُو عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا جَابِرُ الْجُعْفِيُّ، عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: "إِذَا بَلَغَتْ سَنَةٌ تِسْعٌ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٌ، وَاخْتَلَفَتْ سُيُوفُ بَنِي أُمَيَّةَ، وَوَسَبَ حِمَارُ الْجَزِيرَةِ فَعَلَبَ عَلَى الشَّامِ، ظَهَرَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَيَظْهَرُ الْأَكْبَشُ مَعَ قَوْمٍ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ، قُلُوبُهُمْ كَزُبْرِ الْحَدِيدِ، شُعُورُهُمْ إِلَى الْمَنَاقِبِ، لَيْسَتْ لَهُمْ رَافَةٌ وَلَا رَحْمَةٌ عَلَى عَدُوِّهِمْ، أَسْمَاؤُهُمُ الْكُتَيُّ، وَقَبَائِلُهُمُ الْقُرَى، عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ كَلَوْنَ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يَفُودُ بِهِمْ إِلَى آلِ الْعَبَّاسِ وَهِيَ دَوْلَتُهُمْ، فَيَقْتُلُونَ أَعْلَامَ ذَلِكَ الزَّمَانِ حَتَّى يَهْرُبُوا مِنْهُمْ إِلَى

– الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح، بيروت: المكتبة العصرية-الدار النموذجية، ط٥، ١٩٩٩م، مادة: كدم.

^{٧٥} الطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ). المعجم الكبير، القاهرة، دار ابن تيمية، ط٢، بلا تاريخ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، حديث رقم ١١١٣٨. انظر أيضاً:

– الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مرجع سابق، حديث رقم ٣٢٧٠.

^{٧٦} النوباني، دليل المرابطين لتحرير فلسطين، مرجع سابق، ص ١٠٥.

^{٧٧} أبو نعيم، الفتن، مرجع سابق، حديث رقم ٥٧٣.

^{٧٨} ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، حديث رقم ٣٥٦٣، ١٦٠٦.

الرَّبِيَّةِ، فَلَا تَزَالُ دَوْلَتُهُمْ حَتَّى يَظْهَرَ التَّحْمُ ذُو الذَّنَابِ، وَجَتَلِقُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ.^{٧٩} فهذه الرواية لا تصح؛ إذ إنَّ فيها الجعفي، وهو متهم،^{٨٠} وهي معضلة.

٥. سياق أحاديث الفتن والمستقبل في إطار من إدراك كامل لمقاصدها

وحكمها:

ويشمل ذلك عرض الأحاديث بما يحقِّق هذه المقاصد والحكم، مثل الإشارة إلى أنَّها من أعلام النبوة، ومن وجوه معجزات النبي إن صحَّت وثبتت، وسياقها يعرِّز الإيمان في القلب، ويجعل منها تنبيهاً للأمة أو تحذيراً لها أن تقع في أسباب هذه الفتن، وإن وقعت؛ فلكي تسعى الأمة إلى العلاج وفق المهدي النبوي، وأن تساق هذه الأحاديث لتحرير المسلم من الخور والضعف والهزيمة النفسية، ولبث الأمل في النفوس؛^{٨١} إذ إنَّ كثيراً من هذه النصوص يتحدَّث عن قضايا مشرقة أيضاً، مثل: حديث الطائفة المنصورة،^{٨٢} وحديث ثوبان، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَعَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَلُغُ مَلِكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيْتُ الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةِ بَعَامَةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكُهُمْ بِسَنَةِ بَعَامَةٍ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَفْطَارِهَا - أَوْ قَالَ مَنْ بَيْنَ أَفْطَارِهَا - حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا وَيَسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا."^{٨٣} وحديث تميم الداري، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَيُبْلَغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَلَا يَشْرِكُ اللَّهُ بَيْتَ

^{٧٩} أبو نعيم، الفتن، مرجع سابق، رقم: ٥٦٦.

^{٨٠} ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، حديث رقم ٨٧٨.

^{٨١} ذكر في بداية البحث بعض حكم أحاديث الفتن.

^{٨٢} سبق تخريجه.

^{٨٣} مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الفتن، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، حديث رقم ٢٨٨٩. انظر:

- الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، حديث رقم ٢٣٣١.

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ١٧٥٨٠.

مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بَعِزٌّ عَزِيزٌ أَوْ بِيْذُلُّ دَلِيلٌ عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ
وَدُؤْلًا يَبْذُلُ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ.^{٨٤}

وأن تساق هذه النصوص ليستضاء بها في فهم الواقع المعيش، مع دقة المعالجة، كما
أشرنا من قبل، في التحذير من التنزيل الخطأ.

٦. النظرة الشاملة، وعدم النظرة الجزئية إلى النصوص:

يغلب على بعض الدارسين والباحثين التعامل مع النصوص مجزأة، من غير أن تكون
هنالك نظرة شاملة؛ سواء ما يتعلق بموضوعنا (أحاديث الفتن والمستقبل) أو غيره من
الموضوعات، فتجد بعضهم يقتصر على إيراد بعض الأخبار عن الفتن من دون أن
يضعها في سياقها من مجمل الأحاديث المتصلة بالموضوع، وقد يكون بعضها متمماً
للصورة؛ كأن يكون فيه بث لروح الأمل، أو تفسير أو بيان للمراد، وهذه النظرة الجزئية
إلى النصوص مرتبطة بظاهرة أخرى تفتشت في عصرنا، هي ظاهرة التدين الفردي
والتجزئي، فتجد بعض المسلمين حريصين على أداء الصلاة والعبادة، لكنهم يناون
بأنفسهم عن واقع الأمة، وقد تجدهم يأخذون بجانب من الإسلام مثل العبادات، في
حين يستحيلون إلى أشخاص آخرين في ميدان المعاملات والأخلاق. ولا شك في أن
ظاهرة النظرة التجزئية إلى النصوص أثرت سلباً في جوانب حياتنا كلها، بما في ذلك
قضية أحاديث المستقبل. فلو أخذنا -مثلاً- حديث حذيفة بن اليمان: "كان الناس
يسألون رسول الله ﷺ عن الخير...^{٨٥} لوجدنا أن فهمه لا يكتمل إلا بجمع طرقه
وألفاظه، مع ربطه بحديث آخر هو حديث: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن
تكون."^{٨٦} وكذا الحال بالنسبة إلى كُنه الطائفة المنصورة^{٨٧} الواردة في الحديث؛ فإنه لا
يمكن تحديدها إلا بجمع ألفاظ الحديث كلها.

^{٨٤} ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ١٧٤٢٠. انظر أيضاً:

- البيهقي، أحمد بن الحسين. سنن البيهقي، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٩٩٤م، حديث رقم ١٩٠٩٠.

^{٨٥} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة، حديث رقم ٣٦٠٦. وكتاب:

الفتن، باب: كيف الأمر إذا لم يكن جماعة، حديث رقم ٧٠٨٤. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن،

حديث رقم ١٨٤٧، ص ٥١.

^{٨٦} أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، ص ٤٣٣. انظر أيضاً:

٧. الاقتصار على نصوص القرآن والسنة، والبُعد عن المصادر الأخرى:

فقد لاحظنا أنَّ بعض الدارسين والدعاة ربما يرجعون إلى كتب غير موثقة، مثل: كتاب "الجفر"، وكتاب "شمس المعارف"، أو كتب جمعت الغث والسمين، مثل كتاب: "عقد الدرر في أخبار المهدي المنتظر" للسلمي، وكتاب "الفتن والملاحم" لنعيم بن حماد المروزي، حتى إنَّ بعضهم قد يلجأ إلى الروى والمنامات، وكل ذلك من الأخطاء الخطيرة، فضلاً عن لجوء آخرين إلى العهد القديم أو العهد الجديد، واستصدار أحكام، وتفسير واقع، وتثبيت وقائع لا تمت إلى العلم بصلة. خذ -مثلاً- ما قاله فاروق الدسوقي في كتابه "القيامة الصغرى على الأبواب": "ولمَّا شعرت بخطر شخصية السفياي، وعظم الأحداث والفتن التي تعاصره، رجعت للكتاب المقدس، لكي أجمع كل النصوص التي تتحدَّث عنه أو جُلَّها، وتفسيرها في ضوء القرآن الكريم" إلى أن يقول: "وإذا بجمع هذه النصوص والأخبار عن هذه الشخصية في الوحيين القديم والحاتم، تتطابق مع واقع الرئيس العراقي المعاصر من حيث الصفات والأحداث.^{٨٨} فانظر إلى خطورة هذا التفكير، وخطورة هذه المنهجية، مع أنَّ شيئاً من ذلك لا يصح.

٨. مراجعة العلماء المحققين قبل القطع بثبوت حديث، أو فهم ما، أو تنزيل

على واقع:

إذ يلزم التحري الشديد والتأني في ذلك؛ فقد نجد بعض الباحثين والأئمة يسارعون إلى تنزيل لإثبات قدرتهم على الاكتشاف والمعرفة، وعلى هذا المنهج في التحري جرى السلف الصالح. فعن الأعمش، قال: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، قَالَ: سَمِعْتُ حُدَيْفَةَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْفِتْنَةِ؟ قُلْتُ: أَنَا كَمَا

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، ج٤، ص٢٧٣، حديث رقم ١٨٠٤٤.

- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو. البحر الزخار، المدينة المنورة: دار مكتبة العلوم والحكم، ط١، ٢٠٠٩م، ج٤، ص٣٢١، حديث رقم ٢٧٩٦.

- البيهقي، أحمد بن الحسين. دلائل النبوة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ، حديث رقم ٢٨٣٤. من طريق داؤد بن إبراهيم الواسطي، قال: "حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ"، فذكره.

^{٨٧} سبق تحريجه.

^{٨٨} المقدم، أحمد إسماعيل. المهدي وفقه أشراف الساعة،: دار العالمية، ٢٠٠٢م، ص٦٢٠.

قَالَهُ، قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا جَرِيءٌ، قُلْتُ: "فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ"، قَالَ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ، وَلَكِنْ الْفِتْنَةُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُعْلَقًا، قَالَ: أَيُكْسَرُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ، قَالَ: إِذَا لَا يُعْلَقُ أَبَدًا، قُلْنَا: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ الْعَدِ اللَّيْلَةَ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَعَالِيطِ فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُدَيْفَةَ، فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: الْبَابُ عُمَرُ.^{٨٩}

وفي حديث أبي نضرة، قال: كنا عند جابر بن عبد الله فقال: يوشك أهل العراق أن لا يجي إليهم قفيز ولا درهم، قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل العجم يمنعون ذاك، ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يجي إليهم دينار ولا مدي، قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل الروم ثم سكت هنيئة، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: "يكون في آخر أمي خليفة يجني المال حثياً لا يعده عدداً"، قال: قلت لأبي نضرة وأبي العلاء: أتريان أنه عمر بن عبد العزيز؟ فقالا: لا.^{٩٠}

٩. البُعد عن المشكل من الروايات إذا كان المتحدّث ممن لا يستطيع إزالة

الليس أو الإشكال فيه:

ولعل من أمثلة ذلك حديث ابن صياد،^{٩١} وفيه إشكالات كثيرة؛^{٩٢} إذ يصوّر النبي ﷺ أنه لا يعرف ﷺ من أمره شيئاً، وهو الذي يوحى إليه بما هو دون ذلك بكثير، وكيف

^{٨٩} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة كفارة، حديث رقم ٥٢٥. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريباً، حديث رقم ١٤٤.

^{٩٠} مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الفتن، باب: باب "لا تقوم الساعة حتى يمر..."، حديث رقم ٢٩١٣. انظر أيضاً:

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ١٣٩٩٧.

^{٩١} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات، ج ١، حديث رقم ١٣٥٤، ص ٤٥٤. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الفتن، باب: ذكر ابن صياد، ج ٤، حديث رقم ٢٩٣٠، ص ٢٢٤٤. ويمكن أن تنظر ألفاظ أخرى في:

يجوز أن يتخفى رسول الله ليعرف حاله؟ وكيف يتوقف أمر معرفة النبي ﷺ له على استراق السمع؟ وكيف يقول له: "خبأت لك خبأً"، ويطلع ابن صياد على بعضه؛ إذ قرّر سابقاً أنه خلط عليه، ويستحيل أن يوحى إليه (أي: إلى ابن صياد)؟ فما بقي إلا أن يلقي إليه من الشياطين، فكيف يسأله عن أمر لا يمكن أن يعرف لأنه من الغيب، والشياطين لا يعرفون الغيب؟ ما أود قوله هنا هو أنّ بعضهم يورد هذا الحديث بالرغم من عجزهم عن تنقية هذه الروايات، أو الإجابة عن إشكالاتها.

ومن أمثلة ذلك حديث النواس بن سمعان، وهو حديث طويل في ذكر الدجال،^{٩٢} وهذا الحديث فيه إشكالات عدّة يتعيّن التوفّف عندها، مثل قصة قتل الرجل ثم إحيائه. والأصل أنّ هذا من خصائص الألوهية، وإنّ إيراد بعضهم الحديث من دون بيان قد يُشكّل على السامع، فنجد بعضهم يهتم بسرد هذه الروايات بقصد التأثير، أو الإمتاع، أو الإغراب من دون قدرة على البيان، أو النقد، وإزالة الإشكال.

١٠. البُعد عن التكلف في فهم النصوص:

ليس شرطاً أن تربط كل فتنة بجدُّ أو حادثة تحدث بنص شرعي، ومن نظر فيما مرّت به الأمة من أحداث جسام علم صحة هذا، وأنّ الله قد يُقدّر على العباد أموراً ولا يخبرهم بها، بل هذا الأصل؛ فقد هُدمت الكعبة في عهد الحجاج، واعتُدي على الحجيج في المسجد الحرام، وأخذ الحجر الأسود أيام القرامطة، ووقعت الحروب الصليبية، واحترق المسجد الأقصى في ظل الاحتلال، وليس فيما بين أيدينا من النصوص الصحيحة إشارة إلى مثل هذه الحوادث، فلا يصح والحالة هذه أن نفتعل صلةً بين النصوص وهذه

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب: الفتن وأشرط الساعة، باب: ذكر ابن صياد، ج٤، حديث رقم ٢٩٢٥، ص ٢٢٤١.

- الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في ذكر ابن صياد، ج٤، حديث رقم ٢٢٤٧، ص ٥١٧.

^{٩٢} انظر الإجابة عن بعض هذه الإشكالات في شرح الحديث في:

- ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، ج٣، ص ٢١٩، ج٦، ص ١٧٢.

^{٩٣} ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ١٨٠٩٦. انظر أيضاً:

- مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، حديث رقم ٢٩٣٧

الحوادث، فنحتملها ما لا تحتمل، أو نلوي أعناقها لتدل عليها؛ فما إن تلم بالمسلمين فتنة أو مصيبة حتى نجد بعض الكتاب - في هذا الباب - يسارعون إلى إخراج الكتاب تلو الكتاب ليكشفوا عما قال النبي ﷺ فيها، فإذا قرأت وفتشت لم تجد صلة بين الأمرين.

١١. عدم تحديد تواريخ وأوقات معينة لوقوع الفتن والملاحم أو الأحداث

الكبرى:

قال القرطبي: "والذي ينبغي أن يقال به في هذا الباب أن ما أخبر به النبي ﷺ من الفتن والكوائن أن ذلك يكون، وتعيين الزمان في ذلك من سنة كذا يحتاج إلى طريق صحيح يقطع العذر، وإنما ذلك كوقت قيام الساعة؛ فلا يعلم أحد أي سنة هي ولا أي شهر." ٩٤

ونظراً إلى وجود نصوص تتحدث في ظاهرها عن مقدار عمر الأئمة، مثل حديث ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: "إنما أجلكم فيما خلا من الأمم كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس"، ٩٥ وحديث سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ قال: "إني لأرجو أن لا يعجز الله أمتي عند ربها: أن يؤخرهم نصف يوم. قيل لسعد: وكم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة"؛ ٩٦ فقد وجدنا من يفسر اليوم بأنه ألف سنة، وأن المقصود أن عمر الأئمة ١٥٠٠ عام، في حين لو اقتصرنا على الصحيح وأحسنوا الفهم لعلموا أن المقصود من ذلك التمثيل إلى قرب الساعة نسبياً؛ لما في حديث أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: "مثل المسلميين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قومًا يعملون له عملاً يوماً إلى الليل على أجر معلوم، فعملوا له إلى نصف النهار...". ٩٧ ٩٨

٩٤ ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. التذكرة، عمّان: دار عمار، ط ١، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٤٧٧.
٩٥ الطبراني، المعجم الكبير، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٣٣٨. قال الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر في مجمع الزوائد: "رواه الطبراني في الثلاثة، ورجال الأوسط والصغير رجال الصحيح".

٩٦ أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، كتاب: الملاحم، باب: قيام الساعة، ج ٤، ص ١٢٥، وإسناده صحيح.

٩٧ البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: الإجارة، باب: الإجارة من العصر إلى الليل، ج ٤، ص ٤٤٧.

٩٨ وجدت جملة من المصنّفات التي يجب الحذر منها، وقد ذكرت بعضاً منها في الحاشية رقم ١.

وقد رأيت بعضهم يتكلم عن مصير دولة يهود، ويحدّد زمن سقوطها بعام ٢٠١٢م، أو ٢٠٢٢م،^{٩٩} أو ٢٠٢١م،^{١٠٠} معتمدين في ذلك على فهم خاص مستنبط من مجموع تلك النصوص من جهة، ثم مقارنتها ببعض الإسرائيليات، وما ورد في العهد القديم أو العهد الجديد، وربما اعتمدوا أيضاً على كتب لا يوثق بها، أو على حساب الجُمَل.

وربما جزم بعضهم فيما توصل إليه، وهذا كله مما لا ينبغي؛ إذ إنَّ منهج القرآن والسنة هاهنا يعتمد البيان الإجمالي كما لا يخفى، وإنَّ في تحديد آحاد معينة تقويلاً للنصوص من جهة، وتعليقاً لأمل الناس بها من غير دليل، وربما أقعدهم ذلك عن العمل، ثم إذا جاء الزمن المحدّد ولم يحدث المتوقَّع؛ فإنَّهم إمَّا يصابون بشيء من الإحباط، أو يساورهم شكٌّ وتكذيبٌ بالنصوص من حيث لا يدرون.^{١٠١}

ومن هذا الباب ربما تعجَّل بعضهم في ترتيب علامات الساعة من غير جمع دقيق للنصوص.

١٢. الإيجابية في التعامل مع النصوص، والبُعد عن القدرية الاستسلامية في

التعامل مع النصوص:

لا شكَّ في أننا نؤمن بكل ما صح عن الله ورسوله من أخبار المستقبل، وأنَّها واقعة لا محالة، لكنَّ هذا شيء، وأن نتعامل معها بوصفها قدرًا نستسلم له ولا نسعى للخروج منه، أو تجنُّب مآسيه، أو التحذير منه فشيء آخر؛ أي إنَّ الواجب على المسلمين الأخذ بالأسباب والعمل والإعداد، وعدم الاستسلام للواقع، أو لما يُظنُّ أنه يقع، وأن تكون النصوص سبباً دافعاً إلى مزيد من العمل والإعداد والتدبير والتخطيط والحذر، ولعل المثال الآتي يوضِّح هذا الأمر.

^{٩٩} انظر الموقعين الإلكترونيين:

- <http://www.alhawali.com/main/5898-2>

الحوالي، سفر. يوم الغضب، ص ٨٢، ٩٦، ١٠٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢.

- http://www.islamnoon.com/Derasat/Books_PDF/zawal.pdf

جرار، بسام. زوال إسرائيل ٢٠٢٢: نبوءة أم صدفة في ضوء سورة الإسراء.

^{١٠٠} النوباني، دليل المرابطين لتحرير فلسطين، مرجع سابق، ص ١٧٤.

^{١٠١} حوى، مستقبل الصراع على الأرض المقدسة، مرجع سابق، ص ١١٩ وما بعدها.

فَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْعَالِيَةِ حَتَّى إِذَا مَرَّ بِمَسْجِدِ بَنِي مُعَاوِيَةَ دَخَلَ فَرَكَعَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ وَدَعَا رَبَّهُ طَوِيلًا ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيْنَا، فَقَالَ ﷺ: "سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا فَأَعْطَانِي ثِنْتَيْنِ وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُهْلِكَ أُمَّتِي بِالسَّنَةِ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يُجْعَلَ بِأَسْهُمَ بَيْنَهُمْ فَمَنْعَنِيهَا."^{١٠٢}

يلاحظ على هذا الحديث أن الله أجاب نبيه إلى أمرين هما خارج قدرة الأمة الإسلامية بالمطلق؛ فتكفل الله بهما، أمّا الثالث وهو أن لا يجعل بأسهم بينهم شديداً فلم يُجب إليها؛ لأنها ضمن التكليف الذي يجب أن نقوم به، فلا يجوز لقائل أن يقول: إنَّ الفرقة قدر وحتم، فلا بدَّ أن نستسلم له، ولا يمكننا الخروج منه، بل الواجب أن نسعى إلى البحث في أسباب الفرقة فنعالجها، وإلى أسباب الوحدة فتتحقق بها، وذلك امتثالاً للكثير من الآيات والأحاديث التي تأمرنا بالوحدة، ويقاس على ذلك سائر النصوص التي تتحدّث عن فتن ستقع؛ فإنَّ الواجب تجاهها أن نسعى - ما استطعنا - إلى اتِّخاذ الأسباب لعدم وقوعها؛ إذ هو التكليف الرباني المطلوب، فالنص لا يحدّد زماناً لها، وهي إن وقعت فلا بدَّ أن نعلم أن ذلك بسبب تقصيرنا في الأسباب والأخذ بسنن الله، ولهذا فالواجب أن نسعى إلى الخروج منها بما يقتضيه المقام.

ومما يساق في هذا الصدد ما جاء عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُوشِكُ الْأَمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكْلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةِ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ عُثَاءٌ كَعُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزِعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمْ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْدِرَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ. فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ."^{١٠٣} فهذا الحديث ينبغي أن يُفهم بأنَّه يُحدِّثنا

^{١٠٢} مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم ٧٤٤٢. انظر أيضاً:

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ١٥٩٦.

^{١٠٣} أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، حديث رقم ٤٢٩٩. انظر أيضاً:

- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم ٢٣٠٦٠. حديث صحيح.

- الألباني، محمد بن ناصر الدين. صحيح الجامع، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٩٨٢، حديث

رقم ٨٠٣٥.

من معبّة الفرقة والاختلاف؛ وذلك باجتناّب حُبّ الدنيا وكرهية الموت، وأنّه في حال حصل الذي حدّرنا منه بتقصيرنا فعلينا أن نسعى أيضاً للعلاج، لا أن نستسلم.

١٣. ليس في حديث رسول الله ﷺ مما صح بلا علة ولا شذوذ في سنده أو منته مما لا تدركه العقول، أو يُحدّر من التكلّم فيه إن أحسن فهمه:

فإذا كان الأمر كذلك فلا نُسلم أنّه أُخفي شيء من حديث رسول ﷺ، وأمّا ما روي عن أبي هريرة، قال: "حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشَّئُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّئْتُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ."^{١٠٤} فقد حمله بعضهم على أسماء بعض أمراء السوء وأحوالهم،^{١٠٥} فلا يُسلم أنّه في مرويات الفتن والمستقبل على وجه العموم.

وقد يقول قائل: نحن مأمورون بأن نحدّث الناس بما يعقلون، فليس كل ما يعلم يقال، ولا كل صحيح صالح للنشر؛ لقصور العقول أحياناً عن تحمّله، أو لسوء التعامل معه، أو لعدم تنزيل الكلام منازلته الصحيحة، فعن علي رضي الله عنه قال: "حدّثوا الناس بما يعرفون، أتجبون أن يكذب الله ورسوله؟"^{١٠٦} وقال ابن مسعود رضي الله عنه: "ما أنت بمحدّث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"،^{١٠٧} وقال أيوب: "لا تحدّثوا الناس بما لا يعلمون فتضروهم."^{١٠٨}

وقال ابن حجر: "الْمُتَشَابِهَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ عِنْدَ الْعَامَّةِ... وَبِمَنْ كَرِهَ التَّحْدِيثَ بَبَعْضِ دُونَ بَعْضِ أَحْمَدَ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الْخُرُوجُ عَلَى السُّلْطَانِ، وَمَالِكٍ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَأَبُو يُوسُفَ فِي الْغَرَائِبِ، وَمَنْ قَبْلَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي الْجَرَابِئِنِ وَأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَقَعُ مِنَ الْفِتَنِ، وَتَحْوَهُ عَنْ حُدَيْفَةَ وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ أَنْكَرَ تَحْدِيثَ

^{١٠٤} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب العلم، باب حفظ العلم، حديث رقم ١٢٠.

^{١٠٥} ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١٦.

^{١٠٦} البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب: العلم، باب: مَنْ حَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا، حديث رقم ١٢٧. قال الشاطبي معلقاً عليه: "فجعل إلقاء العلم مقيداً، فرب مسألة تصلح لقوم دون قوم". انظر:

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات، دار ابن عثان، ط ١، ١٩٩٧م، ٣٦/٥.

^{١٠٧} مسلم، الجامع الصحيح، مرجع سابق، المقدمة، ج ١، ص ٧٦.

^{١٠٨} البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الرياض، دار مكتبة المعارف، د.ت، ج ٢، ص ١٤٩.

أَنْسَ لِلْحَجَّاجِ بِقِصَّةِ الْعُرَيْبِيِّ لِأَنَّهُ اتَّخَذَهَا وَسِيلَةً إِلَى مَا كَانَ يَعْتَمِدُهُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي سَفْكِ الدِّمَاءِ بِتَأْوِيلِهِ الْوَاهِي، وَصَابِطٌ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ يُقَوِّي الْبِدْعَةَ وَظَاهِرَهُ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُرَادٍ، فَأَلِمَّسَاكَ عَنْهُ عِنْدَ مَنْ يُخَشَى عَلَيْهِ الْأَخْذَ بِظَاهِرِهِ مَطْلُوبٌ. وَاللَّهِ أَعْلَمُ. ١٠٩

أقول: هذا الأمر يتعلق بالقبال الذي يقدم به العلم، ومدى ملائمة المقام للتحديث بهذا العلم، ويتعلق أيضاً بمضمون الخطاب؛ فالناس يسعهم من الجهل ما لا يسع طالب العلم والعالم، فينبغي للمتحدث في هذا الباب أن يراعي هذه المسألة؛ لذلك قلت: لا بد من اجتناب ما فيه متشابه أو مشكل، مما لا يستطيع المتحدث بيانه، فالعلة في قصور الفهم عند بعض، لا في النص إن صح بلا علة، أو إن النص لا يصح ثم يظن صحته.

١٤. التعامل مع نصوص الفتن والمستقبل على وجه الاحتمال والظن الغالب

إذا صحَّت بلا علة، وعدم الجزم على وجه القطع واليقين:

من المرجح أن أحاديث الآحاد تفيد الظن الغالب، ولهذا لما ذكر ابن الصلاح أن ما اتفق عليه الشيخ مقطوع بصحته ويفيد العلم اليقين النظري،^{١١٠} ردَّ عليه النووي قائلاً: "وَحَالَفَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ، فَقَالُوا: يُفِيدُ الظَّنَّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ."^{١١١}

وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: "المحققون والأكثرين قالوا أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن؛ فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرَّر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه؛ فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحَّت أسانيدُها، ولا تفيد إلا الظن؛ فكذا الصحيحان؛ وإنما يفتقر الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما

^{١٠٩} ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٢.

^{١١٠} ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان. علوم الحديث، بيروت: دار الحديث، ط ٢، ١٩٨٤م، ص ٢٨.

^{١١١} النووي، يحيى بن شرف. تقريب النووي، المطبوع مع تدريب الراوي، بيروت: دار الفكر، د.ت، ج ١، ص ١٣٢.

كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ. "١١٢"

١٥. الحذر من كل المآخذ والأخطاء الآنف ذكرها:

ونخص بالذكر منها: إصدار أحكام غير صحيحة على الآخرين، والمبالغة والتهويل، واعتماد أسلوب الإثارة للإشغال عن العمل، وتبرير الواقع المعيش، والنظرة التشاؤمية الاستسلامية.

خاتمة:

انتهت هذه الدراسة الموجزة في كيفية التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل إلى نتائج قيمة وتوصيات مهمة نُجملها فيما يأتي:

١. لفتُ النظر إلى أهمية الأحاديث المتعلقة بالمستقبل، وبيان جملة من حُكم ذكر أحاديث الفتن وأشراط الساعة، مثل: التحذير، والإعداد النفسي والإيماني لمواجهتها، وحسن التعامل معها، فضلاً عن كونها أعلام نبوة، مما يؤكد ضرورة اعتماد منهجية علمية دقيقة في التعامل مع الروايات المتصلة بذلك.

٢. الوقوف على جملة من الأخطاء والإشكالات التي يقع فيها بعض الباحثين والمدرسين والدعاة، فضلاً عن العامة، ومنها:

- عدم التحري الدقيق لصحة الأحاديث.
- الاستشهاد بالإسرائيليات.
- رواية أحاديث الفتن مجرد الإغراب والإمتاع.
- عدم القدرة على الفهم الدقيق لبعض الروايات، أو عدم ربطها بالواقع.

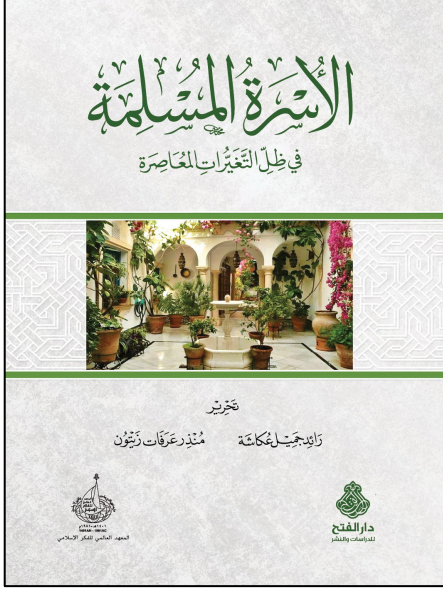
^{١١٢} النووي، يحيى بن شرف. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ، ج١، ص٢٠.

- التنزيل الخطأ للروايات ذات الصلة بالفتن والمستقبل؛ ما أفضى إلى ملابسات عدّة، أو رواية نصوص ثم تعميمها، أو إسقاطها على غير واقعها؛ وهو ما أضر سلباً في الواقع المعيش، مثل: انتشار ظاهرة التدين الشكلي الفردي، والنظرة الجزئية إلى القضايا الشرعية، وتبرير الواقع، وترك العمل للإسلام بدعوى انتظار المهدي.
 - ادّعاء تواريخ محدّدة لوقائع مستقبلية غيبية.
 - المبالغة والتهويل من غير تحقيق، ولا تمحيص.
 - الوقوع في اليأس، وتردّي الحالة النفسية.
 - إصدار أحكام غير صحيحة في حق الآخرين لسوء الفهم والضبط.
٣. تقاسم بعض الضوابط والقواعد الخاصّة بمنهجية التعامل مع أحاديث القصص والفتن والمستقبل، التي أهمها:
- التحقّق من صحة الحديث؛ سنداً، ومتناً.
 - جمع ألفاظ الحديث، وتحري الفهم الدقيق للنصوص، والنظرة الشاملة.
 - البُعد عن المصادر غير الموثوقة أو غير الإسلامية، مثل العهدين: القديم، والجديد.
 - البُعد عن المشكل، أو ما فيه إغراب.
 - عدم التكلّف في فهم النصوص، والدقة في التنزيل على الواقع، ومراجعة العلماء المحقّقين.
 - سياق النصوص في إطار بيان مقاصدها وحكمها، وكيف نستفيد منها في واقعنا.
 - تجنّب تحديد تواريخ مستقبلية معينة.
 - الإيجابية، والبُعد عن القدرية الاستسلامية في التعامل مع النصوص.

- التعامل مع أحاديث الفتن والمستقبل بوصفها أحاديث تفيدهم الظن الراجح إن صحَّت، من غير القطع.

٤. الخلل في التعامل المنهجي الدقيق مع أحاديث الفتن؛ ما أُنزَّ سلباً في اتُّخاذ المواقف، وأفضى إلى الوقوع في الأوهام، والتواكل، والتفاعس عن أداء الواجبات، واليأس، والتقوُّل على الرسول ﷺ، والتنزيل الخطأ، وإصدار أحكام غير صحيحة، وتشويه صورة الإسلام والدين؛ وهذا يحتم التعامل بحذر مع أحاديث الفتن والمستقبل، والالتزام بالضوابط الآنف ذكرها.

صدر حديثاً



الأسرة المسلمة

في ظل التغيرات المعاصرة

تحرير: رائد جميل عكاشة

منذر عرفات زيتون

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م

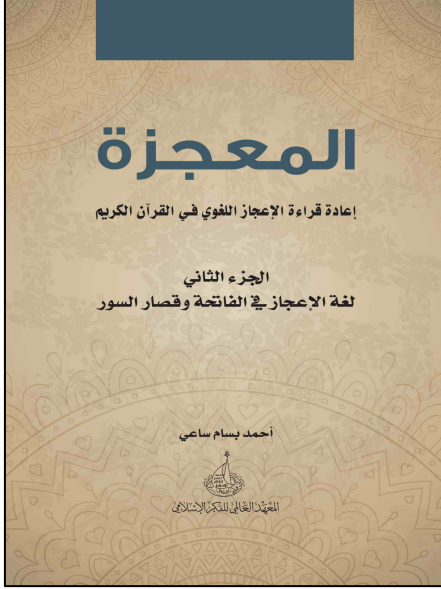
٨٤٨ صفحة

تشخيص فكري ومعرفي لمفهوم الأسرة ومكانتها في الفكر الإسلامي، وتفحص علمي ومنهجي لأسس البناء الأسري ومقاصده، وكشف عن تأثير التحولات الاجتماعية في الأسرة والتحديات التي تواجهها، وتتبع لانعكاسات الفكر الغربي في المنظومة القيمية للأسرة، وتبين لبعض التجارب والخبرات في مجال المحافظة على دور الأسرة، لا سيما بعد هيمنة النموذج المعرفي الغربي، ومحاولة طمسه للخصوصيات الثقافية والاجتماعية.

حاولت بحوث هذا الكتاب أن تجيب عن تساؤلات معرفية ومجتمعية مهمة مثل: ما أهم التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة في الراهن المعاصر وكيفية مواجهتها، وما التغيرات التي طرأت على الأسرة المسلمة في ظل التطورات والتسارعات المجتمعية والاقتصادية والتقنية إلخ، وما التصور الإسلامي لدور الأسرة في بناء المجتمع، وما دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من تأثير الاستلاب الثقافي، وما الإسهام الذي قدمته حركات الإصلاح الإسلامية في مجال المحافظة على الدور المحوري للأسرة في تشكيل الشخصية الإسلامية القادرة على تفعيل النهوض الحضاري؟

وقد أسهم المشاركون في هذا العمل الجماعي، الذين بلغ عددهم واحداً وعشرين باحثاً، في محاوره هذه الأسئلة المعرفية، وفي التأسيس لمنظومة معرفية مجتمعية قادرة على الإسهام في البناء الحضاري، وفي توجيه دفة الأسرة بما ينسجم مع التوجهات الربانية والفقرة الإنسانية.

صدر حديثاً



المعجزة

إعادة قراءة الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم

الجزء الثاني

تأليف: أحمد بسام ساعي

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م

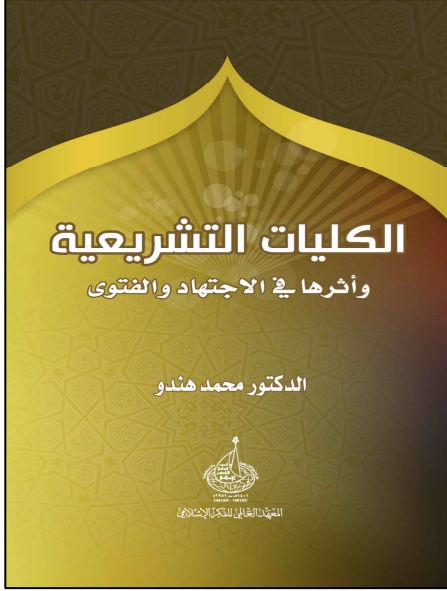
٥٧٦ صفحة

يقدم كتاب "المعجزة" جانباً إعجازياً في القرآن لم يُكشف من قبل. فقد تحدّثوا عن الإعجاز "الجمالي" وكذلك عن "الإعجاز التعبيريّ أو الفنيّ" ثمّ "الإعجاز العلميّ" وهي جميعاً أقرب في حقيقتها إلى أن تكون حديثاً عن "العبقريّة" منها إلى الحديث عن "الإعجاز"، فجمال اللغة وموسيقيتها وبلاغتها وجزالتها وفصاحتها وسلامتها ودقتها كلّ ذلك يدخل في باب العبقريّة، ويمكن أن ينطبق على كثير من عباقرة البشر، ولكنّ أحداً لم يحاول الإمساك بالإعجاز الحقيقيّ، بكلّ ما في كلمة "إعجاز" من معنى الاستحالة على التقليد، فأخفقوا بوضع يدهم أو أيدينا على السرّ الحقيقيّ الذي جعل العرب يذهلون لدى سماعهم الوحي لأول مرّة ثمّ يستسلمون له وللعقيدة التي حملها إليهم. كان هذا السرّ هو "اللغة الجديدة".

لم تكن هذه اللغة تحالف قواعدهم، ولكنّها كانت مع ذلك مختلفة كلياً عن اللغة التي اعتادها قاموسهم، إنّها لغة لم يُسبق إليها القرآن من قبل، ثمّ استحال، وما يزال مستحيلاً على أيّ عربيّ، تقليدياً من بعد، وهذا ما يثبته هذا الكتاب بالطرق العلميّة غير القابلة للجدل، مع عرض كلّ ذلك بأسلوب سهل يناسب القارئ العاديّ، وعرضٍ شيقٍ يقارن بين كلّ من لغة القرآن الكريم، ولغة الحديث الشريف، ولغة الشعر العربيّ قبل القرآن وبعده، ولغتنا العاديّة اليوم، ليظهر، وبالأرقام، الفوارق البارزة والحاسمة بين لغة السماء ولغة النبوّة، وكذلك بينها وبين لغة البشر الأدبيّة واليوميّة قديمها وحديثها.

ويتضمّن الجزء الأول من الكتاب دراسةً عامّةً للظواهر اللغويّة الجديدة التي أحدثها القرآن الكريم في اللغة العربيّة، مع الاستشهاد عليها من مختلف السور. أمّا الجزء الثاني فقد درس هذه الظواهر بالتفصيل في بعض أكثر السور تداولاً في حياتنا اليوميّة. وكذلك أوائلها نزولاً، وشمل ذلك سورة الفاتحة، ثمّ العشرين الأواخر من قصار السور.

صدر حديثاً



الكليات التشريعية وأثرها في الاجتهاد والفتوى

تأليف: الدكتور محمد هندو

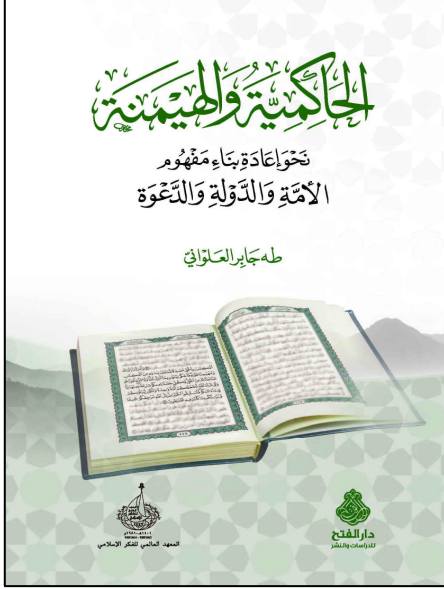
الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

٥٢٠ صفحة

يمتثل أهمية في ضرورة استيعاب الأساس الفلسفي الذي يصدر عنه التشريع الإسلامي في أحكامه، لغرض فهم جزئياته في ضوء ذلك؛ تحقيقاً لمراد الشارع ومقصوده من التكليف؛ إذ إن تفنن طرائق التشريع في سنّ الأحكام، بين الإجمال والتفصيل، والتعميم والتخصيص، والتعديد والتفريع؛ يستوجب نظرة شمولية تستوعب هذه المنظومة، وتتصوّر الشريعة صورةً واحدةً يخدم بعضها بعضاً، ولا يُطلب منها الحكم على حقيقة الاستنباط إلاّ بجملتها، لا من دليل واحد منها، أيّ دليل كان، وهو الأمر الذي ينفي عن الشريعة وهم التناقض والتعارض، كما أنّ خضوع الواقع لقانون السيورة، وسنة التبدّل، وطروء النوازل على الساحة الفقهية بتسارع مذهل؛ يحتمّ على المجتهدين مواكبة المستجدات بالتسارع نفسه، ولا يتأتّى ذلك في ظلّ محدودية التّصوص الجزئية إلاّ من خلال العمومات، والقياس على القواعد، والاستصلاح المرسل، وأساس ذلك كلّهُ هو الكليات التشريعية، وهو الأمر الذي يحفظ للشريعة صلوحها لكلّ زمان ومكان.

من هذه المنطلقات استهدف هذا الكتاب بيان حقيقة الكليات التشريعية، وأنواعها، ومراتبها، وخصائصها، ومسوّغاتها، ومكانتها في النسيج التشريعي: الكتاب، والسنة، وفقه الصحابة رضي الله عنهم، والمدارس الفقهية الأربعة، كما تغيّا بيان الوظائف النظرية المنوطة بالكليات التشريعية، وكيفية تأثيرها في الاجتهاد والفتوى، مع استخلاص الضوابط المنهجية لذلك، ثمّ إعطاء نماذج تطبيقية عديدة؛ ربطاً بين النظرية والواقع العملي.

صدر حديثاً



الحاكمية والهيمنة

نحو إعادة بناء مفهوم
الأمة والدولة والدعوة

تأليف: طه جابر العلوانى

الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

٨٤ صفحة

هل هناك حاكمية إلهية جاء بها القرآن المجيد، وسار رسول الله ﷺ على نهجها بعد هجرته إلى المدينة؟ ما دلالة تمسك الخلفاء الراشدين بما يؤكد أنّ خلافة كلّ منهم إنما هي "خلافة على منهاج النبوة"؟ ما المراد بـ"منهاج النبوة" هنا؟ هل للنبوة منهاج سياسي؟ ما معالمة وأسسها؟ هل جاء القرآن الكريم بنظام للحكم محدّد لأمر رسول الله ﷺ بإقامته والتزم به من التزم بعده، وتخلّى عنه من تخلّى؟ هل بنى رسول الله ﷺ في المدينة أمة قادها بنفسه، ومارس فيها مختلف الأدوار، ومنها الأدوار القيادية والسياسية لبيان منهاج أتباع القرآن الكريم، وتقدم منهاج للناسي به ﷺ؟ هل كان رسول الله ﷺ في قيادته جيوش المسلمين - في خمس وثلاثين غزوة غزاها بنفسه - قائداً عسكرياً عاماً لدولة بالمفهوم المعاصر للدولة، أو أنه كان يتلو على الناس آيات الله ويعلمهم الكتاب والحكمة ويذكّهم - ومن التزكية تقدم الأسوة والقدوة لجمع الفضائل - بأفضل الطرق وأيسرها؟ هل كانت وثيقة المدينة المنورة دستوراً أو بديلاً عن الدستور في المفهوم المعاصر، أو كانت عقداً اجتماعياً بين فضائل يعترف كلّ منها بالآخر اعترافاً تاماً، وبحقه في توقيع ذلك التعاقد مع الفضيلين الآخرين أو الانسحاب منه، أو أنه كان دستور دولة موحدة؟ تحاول هذه الدراسة - بإيجاز - الإجابة عن هذه الأسئلة وما يتصل بها، سائلين العلي التقدير أن يُلهمنا القول السديد والرأي الرشيد في ذلك كله.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت في الولايات المتحدة في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ/١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
 - استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
 - إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
 - دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر النتائج العلمي المتميز.
 - توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد مكاتب وفروع في عدد من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقيات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية والإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought

.Grove Street, 2nd Floor, Herndon 500

Virginia 20170 USA

Tel: 1-703-471 1133

Fax: 1-703-471 3922

URL: <http://www.iiit.org> - Email: iiit@iiit.org

Islāmīyat al Ma'rifah

Journal of Contemporary Islamic Thought

An International Refereed Academic Journal
Published Quarterly by
The International Institute of Islamic Thought



1401 هـ - 1981 م
1401AH - 1981AC

Vol. 22

No. 85

Summer 1437 AH / 2016 AC
ISSN 1729-4193